الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

Republic of Yemen
Ministry of Education and Scientific Research
Emirates International University
Faculty of Administration and Finance

أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر

(دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل

إعداد الطالبات:

أمة الرحمن صالح عبدربه الطهيف　　شذى حمود قائد الهلالي

سمية سعيد أحمد القادري　　إلهام حميد أحمد العديني

رهام درهم بشر الصلوي

إشراف:

أ/ صفاء محمد الشيباني

2025م – 1446هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــة الكـــــريمـــــة

قال الله تعالى (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ) (الزمر: 9)

صحفة إقرار البحث من الطلبة

(students signature page)

أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر

(دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء)

نحن الطلبة الموقعين أدناه. نقر أنه تم إنجاز هذا البحث من قبلنا وبجهد ذاتي منا وبمساعدة المشرفة

والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

في تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

م	اسم الطالب	التوقيع
1	أمة الرحمن صالح عبدربه الطهيف	
2	شذى حمود قائد الهلالي	
3	سمية سعيد أحمد القادري	
4	إلهام حميد أحمد العديني	
5	رهام درهم بشر الصلوي	

صفحه إقرار البحث من المشرفة
(Supervisor signature page)

أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر
(دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء)

تم الإشراف على هذا البحث من قبلنا، والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول

على درجه البكالوريوس في تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

اسم المشرفة: أ. صفاء محمد الشيباني

التوقيع:

إهـــــــــــــــــداء

إلى من كانوا سبب وجودنا، وسندَ أيامنا، ونورَ دروبنا...
إلى والدينا، من حضروا ومن رحلوا، من علمونا كيف يكون الصبرُ زادًا، والدعاءُ رفيقًا، والحلمُ ممكنًا.

إليكم نهدي ثمرةَ جهدنا، وعطرَ إنجازنا،
فما كنا لنخطو هذه الخطوة لولا دعاؤكم، وصبركم، وقلوبكم العامرة بالمحبة.

وإلى من رافقوا مسيرتنا نحو هذا المجد...
إلى من غرسوا فينا بذور الطموح، وسقوها علمًا وتوجيهًا...
إلى من كانوا للمعرفة منارات، وللتقدّم سُلّمًا نرتقي به،
إلى كل من وضعوا أقدامنا على خريطة الغد، وكانوا سببًا في أن نقف اليوم على عتبة المستقبل.

نهديكم هذا العمل، سائلين الله أن ينفع به،
ويجعله علمًا خالصًا لوجهه الكريم، ويغفر لنا ولكم،
ويكتب لنا به الأجر والقبول

شـــــــــكر وتــقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فما كان لنا أن نبلغ هذه المرحلة من رحلتنا العلمية إلا بعونه وتوفيقه، فهو المستحق للحمد أولًا وآخرًا، والشكر والثناء في كل حين. فلولا تيسير الله لنا، ومددُه الخفي الذي أمدّنا به في كل خطوة، لما وصلنا لما نحن عليه الآن، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وإن كان لأحدٍ بعد الله فضلٌ علينا، فهي **أستاذتنا الفاضلة صفاء الشيباني**، التي كانت بحقّ نِعْمَ الداعم ونِعْمَ القدوة. قدمت لنا من جهدها وخبرتها ووقتها الشيء الكثير، فغمرتْنا بعلمها وتوجيهها، واحتضنت خطواتنا منذ البدايات، بصبر لا يعرف الكلل، وتشجيع لا يعرف الفتور. فكان لها الفضل بعد الله في تهذيب أفكارنا، وصقل بحثنا، ووضعنا على الطريق الصحيح. فجزاها الله عنا خير الجزاء، وبارك في علمها وعملها، ورفع قدرها في الدنيا والآخرة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بوافر الشكر والتقدير لسعادة عميد كلية العلوم المالية والإدارية **د/ محمد الكهالي**، لما لمسناه منه من دعم وتحفيز وتيسير، فقد كان سندًا لنا في أوقات العسر، وبصمته واضحة في هذا العمل العلمي. كما نعبر عن امتناننا العميق لرئيس قسم العلوم المالية والإدارية، **د/ فهمي الدقاف**، على سعة صدره وتفهمه ووقوفه الدائم إلى جانبنا، مما منحنا بيئة تعليمية محفزة على الإبداع والتميز.

ولا ننسى في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الجامعة الإماراتية، ممثلة بإدارتها وكادرها التعليمي والإداري، وكل من كان له بصمة في هذا العمل، ممن ساندونا ولو بكلمة أو توجيه، فكان لوجودهم أثر لا يُنسى في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى النور. نسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء، وأن يجعل ما قدموه في موازين حسناتهم.

نسأل الله أن يكون عملنا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يبارك لنا فيه، ويوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى.

الملخص باللغة العربية

أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر – دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء

استهدف هذا البحث دراسة أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر – دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء، ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة لغرض جمع البيانات من خلال أسلوب الحصر الشامل لأفراد العينة المتمثلين بعدد (101) من العاملين في إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وللقيام بتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام وقد أُستخدم في تحليل البيانات برنامج الحزمة الإحصائية (Statical Program for Social Sciences-SPSS)، وقد توصل البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق الداخلي بإبعادها (أهداف الرقابة الداخلية، الأهداف المتعلقة بالمخاطر، والاستقلالية) في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن الكويت في أمانة العاصمة صنعاء. وبناء على النتائج التي توصل إليها البحث، فقد أوصى بضرورة رفع وعي وإدراك الإدارة العليا في البنوك بأهمية فاعلية التدقيق الداخلي، والمحافظة على مستوى دوره في إدارة المخاطر.

قائمة المحتويات

الآيـــــة الكـــريمـــة II

صحفة إقرار البحث من الطلبة..... III

صفحه إقرار البحث من المشرفة..... IV

إهـــــــــــداء V

الملخص باللغة العربية VII

قائمة المحتويات VIII

قائمة الجداول..... XI

قائمة الأشكال..... XIII

قائمة الملاحق XIII

الفصل الأول : الإطار العام للبحث والدراسات السابقة..... 1

أولاً: المقدمة 2

ثانياً: مشكلة البحث 4

ثالثاً: أهداف البحث 5

رابعاً: أهمية البحث..... 6

خامساً: نموذج البحث 6

سادساً: فرضيات البحث 10

سابعاً: التعريفات الإجرائية..... 10

ثامناً: حدود البحث 12

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية..... 14

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الانجليزية 23

ثالثاً: إحصائية بعدد الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث..... 29

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة..... 29

الفصل الثاني: الإطار النظري لفاعلية الرقابة الداخلية وتعزيز إدارة المخاطر..... **32**

أولاً: تعزيز إدارة المخاطر 34

1. مفهوم إدارة المخاطر 34
2. أهمية إدارة المخاطر 35
3. إدارة المخاطر 36
4. تقنيات مواجهة المخاطر 38
5. إطار COSO لإدارة المخاطر 40
6.أبعاد تعزيز إدارة المخاطر 43
تمهيد 45
أولاً: مفهوم فعالية التدقيق الداخلي 45
ثانياً: أهمية فعالية التدقيق الداخلي 46
ثالثاً: متطلبات فعالية التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية 46
رابعاً: أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي 49
الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته الاجرائية 51
3-1منهج البحث 52
3-2مجتمع البحث 52
3-3عينة البحث 53
3-4مصادر جمع البيانات 54
3-5أداة البحث وخطوات بنائها 54
3-6مقياس أداة البحث: 56
3-7نسبة استجابة عينة البحث: 56
3-8الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث 57
3-9اختبار الصدق والثبات لأداة البحث 58
9-3-1 اختبار صدق أداة البحث 58
9-3-2 اختبار ثبات الأداة 61
الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج 63
4-1خصائص عينة البحث 64
4-2التحليل الوصفي للنتائج حسب فقرات الاستبانة 69
4-2-1 التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل (فاعلية التدقيق الداخلي) 70

4-2-2 التحليل الوصفي لأبعاد المتغير التابع: تعزيز إدارة المخاطر.....74
4-3 الإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فرضياتها 80
4-3-1 اختبار فرضيات البحث.....80
الفصل الخامس :الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.....**84**
أولاً: الاستنتاجات.....85
ثانياً: التوصيات 87
ثالثاً: المقترحات 88
المراجع **89**
الملاحق **96**
ملحق (أ): الاستبانة.....96
ملحق (ب): قائمة محكمي الاستبانة 100
ABSTRACT.....**II**

قائمة الجداول

جدول (1-1): عدد الدراسات السابقة لمتغيرات البحث 29

جدول (3-1): مجتمع البحث 53

جدول(3-2): الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تطوير الاستبيان 55

جدول (3-3) مكونات استمارة الاستبانة 56

جدول (3-4): توزيع استمارات الاستبانة 56

جدول(3-5): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المتغير المستقل فاعلية التدقيق الداخلي 58

جدول (3-6): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر 59

جدول (3-7) معامل الارتباط بين أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي والدرجة الكلية لفقرات المحور 60

جدول (3-8) معامل الارتباط بين أبعاد المتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر والدرجة الكلية لفقرات المحور 61

جدول (3-9) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأداة البحث(CRONBACH'S ALPHA) 61

جدول (4-1) خصائص عينة البحث حسب متغير النوع.....64

جدول (4-2) خصائص عينة البحث حسب متغير العمر 65

جدول (4-3) خصائص عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي 65

جدول (4-4) خصائص عينة البحث حسب متغير التخصص.....66

جدول (4-5) خصائص عينة البحث حسب متغير الوظيفة.....67

جدول (4-6) خصائص عينة البحث حسب متغير عدد سنوات الخدمـــة 68

جدول (4-7) توزيع مقاييس المتغيرات حسب المتوسطات الحسابية.....70

جدول (4-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير فاعلية التدقيق الداخلي 70

جدول (4-9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد أهداف الرقابة الداخلية 71

جدول (4-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الأهداف المتعلقة بالمخاطر 72

جدول (4-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد استقلالية التدقيق الداخلي 73
جدول (4-12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تعزيز إدارة المخاطر 75
جدول (4-13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تحديد المخاطر 76
جدول (4-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تقييم المخاطر 77
جدول (4-15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الاستجابة للمخاطر 78
جدول (4-16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد رقابة المخاطر 79
جدول (4-17) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى 80
جدول (4-18): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى باستخدام تحليل الانحدار المتعدد.....81

قائمة الأشكال

شكل (1-1) نموذج البحث 10

شكل (4-1) خصائص عينة البحث حسب متغير النوع..... 64

شكل (4-2) خصائص عينة البحث حسب متغير العمر 65

شكل (4-3) خصائص عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي 66

شكل (4-4) خصائص عينة البحث حسب متغير التخصص..... 67

شكل (4-5) خصائص عينة البحث حسب متغير المستوى الوظيفي..... 68

شكل (4-6) خصائص عينة البحث حسب متغير عدد سنوات الخدمة 69

قائمة الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة 96

ملحق (ب): قائمة محكمي الاستبانة..... 100

الفصل الأول : الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

- المبحث الأول: الاطار العام للبحث
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الاطار العام للبحث

تناول الفصل الأول مبحثين، المبحث الأول: الإطار العام للبحث، والذي تكون من مشكلة البحث، وأهداف البحث، وأهميته، وجدول التكرارات، ونموذج البحث وفرضياته، وحدود البحث، وأما المبحث الثاني تضمن الدراسات السابقة.

أولاً: المقدمة

نتيجة للتغيرات التكنولوجية وظروف عدم التأكد والمخاطر التي تحيط بيئية الأعمال، فإن التحدي الذي يواجه إدارة المنشأة يتمثل في تحديد مقدار أو درجة المخاطرة التي يمكن أن تقبلها المنشأة وتتعامل معها من أجل تحقيق قيمة مضافة للمنشأة والمتعاملين معها، وحيث إن جميع المنشآت تعمل في بيئات مختلفة تحتوي على العديد من المتغيرات التي تمثل مواطن أساسية لاحتمالات حدوث الحظر، فإن وجود إدارة المخاطر له دوراً فعالاً في التعامل مع حالة عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بها، ومساعدة الإدارة في الاستفادة من الفرص المتاحة لها، كما أصبحت مهمة حماية المنشآت من التهديدات الناتجة عن هذه المخاطر ضرورة أولية (بوبعاية ، حسام الدين، 2020، 47).

وتعتبر المخاطر المصرفية في الوقت الراهن أحد أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المصارف، واضحت عنصراً لا يمكن تجاهله في إعداد استراتيجية أو سياسة مستقبلية أي مصرف، ومن هنا تظهر الأهمية والدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في ضمان بقاء واستمرارية المصرف في ظل الظروف البيئية المتسارعة، حيث تمثل إدارة المخاطر انظاماً إدارياً يقوم بتوجيه المتعاملين الداخليين والخارجيين نحو تحقيق أهداف المنشأة، وذلك من خلال التنبؤ والتعرف على الأحداث والأنشطة التي يمكن أن تؤثر على وضع المنشأة الاستراتيجي، فمن خلال إدارة المخاطر من الممكن تحديد الخيارات المتاحة لمواجهة التحديات المحتملة (الجابري، 2019، 3). حيث أن عدم تفعيل إدارة المخاطر يُعد من الأسباب التي يمكن أن تؤثر على نتائج عمليات المنشأة، وتحقيق أهدافها على حدً سواء، الأمر الذي أدى إلى اعتبار إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من العمليات اليومية لجميع الادارات المختلفة من خلال تبنيها من قبل المستويات الادارية العليا وتطبيق سياسات استراتيجية ودمجها مع نظام متكامل لإدارة المنشأة (Sorin and Anca,2020,15).

ونظراً لتزايد الاهتمام بإدارة المخاطر، أصدرت منظمة المعايير الدولية (International Organization for Standardization –ISO) معيار نظام إدارة المخاطر – الآيزو 31000 في 2018 والمتعلق بإبراز الثقافة في تحقيق أهداف المنشأة مع التركيز على دمج إدارة المخاطر في عملية صنع القرار (ISO,2018,3)، ومن خلال المبادئ والإرشادات العامة التي يضعها معيار الآيزو 2018 :31000 فهو يساعد المنشآت على تحليل المخاطر وتقيمها وبالتالي تخفيض الخسائر لأدنى مستوى، بالإضافة إلى أنه يعزز من ثقة العملاء و أصحاب المصالح. كما قدم معهد إدارة الخطر (Institute of Risk Management –IRM) وجمعية التأمين ومديري الخطر (Association of Insurance and Risk Managers –AIRMIC) في 2002 معياراً خاصاً بإدارة المخاطر، وأوضح المعيار الاجراءات التي تتبعها المنشأة بشكل منظم في لمواجهة المخاطر المصاحبة بأنشطتها المختلفة (IRM,2002,2).

ومن أحد أهم الأساليب التي تعتمدها المصارف في إدارة المخاطر هو التدقيق الداخلي الذي تطور مفهومه من المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش إلى ضرورة تحقيق الفعالية في التدقيق الداخلي. ونظراً لأهمية تحقيق فعالية التدقيق الداخلي، فقد صدر قانون (Sarbanes Oxley–SOX) في الوليات المتحدة الأمريكية في العام 2002م والذي أكد على ضرورة أن تتبع الشركات آليات واضحة لتحقيق العلانية والشفافية الفعالة في تعزيز وتفعيل التدقيق الداخلي، ويُعد SOX أداة للتواهن في العلاقات ما بين المدقق الداخلي والإدارة العليا والمدقق الخارجي ولجان التدقيق؛ مما يعزه فعالية التدقيق الداخلي لحماية حقوق المساهمين أصحاب المصلحة (غنيمي، 2013 ، 29).

حيث أن فعالية التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على استقرار المصارف واتخاذ القرارات الناجحة؛ لما له من تأثير على تحديد طبيعة العلاقة بين فعالية التدقيق الداخلي وبين كيفية الكشف عن الاحتيال والوقاية منه، كما أن فعالية التدقيق الداخلي تنعكس مباشرةً على تحقيق المصارف لأهدافها؛ ولهذا فإن عدم تأدية وظيفة التدقيق الداخلي بفعالية سيفقد قدرة هذا التدقيق في تقديم المعلومات الدقيقة المتعلقة بالمخاطر التي تواجه مختلف المصارف (غنيمي، 2013 ، 31).

ونظراً للأهمية التي تحظى بها إدارة المخاطر، فإن الهدف من هذا البحث يتمثل في تحديد أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت، حيث تعد فاعلية التدقيق الداخلي من أهم الركائز الموجودة في مختلف المصارف، لما لها من أثر في تقييم إدارة المخاطر.

ثانياً: مشكلة البحث

تمكن إدارة المخاطر منظمات الأعمال من الحفاظ على استقرار أعمالها وحماية أصولها بفضل نهجها الاستباقي في التعامل مع التحديات المحتملة، مما يوفر لها المرونة اللازمة للاستثمار في فرص النمو والابتكار. وكثيرة هي المخاطر التي تواجهها منظمات الأعمال في بيئتها المتغيرة باستمرار، وتجاهل هذه المخاطر يمكن أن يهددها بالفشل، من خلال تهديد استمرار نشاطها واستقرارها المالي (بوبعاية ، حسام الدين، 2020، 48).

ولقد أدرك مدراء منظمات الأعمال بأن فشل إدارة المخاطر في منظماتهم سوف يكلفهم خسائر كبيرة، لذا أصبحوا يخصصون وقتاً أكبر من ذي قبل في تحديد المخاطر التي قد تواجههم، حيث أن إدارة المخاطر تمكن المنظمات من تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المحتملة والسيطرة عليها مما يعطي ثقة أكبر فيما يتعلق بقرارات أعمالها (الجابري، 2019 ،10).

وفي البيئة المصرفية في اليمن تظهر بعض أوجه القصور فيما يتعلق بقيام المنشآت بتحديد عمليات بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى عدم إمكانية الكشف المسبق للمخاطر حال حدوثها وتداركها، فالدراسات السابقة أوضحت أن القصور في إدارة المخاطر، قد يعود ذلك إلى عدم توافر معايير الاجراءات السليمة لإدارة المخاطر كالقيام بعملية تحديد المخاطر، وتقييمها، ومعالجتها، ومراقبتها ومراجعتها (الجابري، 2019 ،10). كما تواجه العديد من المصارف مخاطر متعددة كالمخاطر الناشئة عن البيئة التنظيمية، والمخاطر المتعلقة عدم الامتثال للقواعد المحاسبية أو المالية، وتلك المتعلقة بتفويض الإدارة، والمخاطر المتعلقة بالرقابة العامة والاحتيال الداخلي، والمخاطر المتعلقة بنقص الخدمات في إدارة الأصول (العمودي، كليب، 2015، 2)

ونظرًا لأن إدارة المخاطر تمثل أحد الوظائف المهمة في المصارف، والتي تعمل على تغطية جميع المخاطر الممكنة والتصدي لها، فقد أوضحت دراسة Sorin and Anca (2020، 16) إلا أن نجاحها يتطلب مساعدة مجموع من الأطراف على مستوى المصرف، لاسيما فاعلية التدقيق الداخلي، حيث تؤدي فاعلية التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تفعيل إدارة المخاطر. إذ يقوم بتقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن أنشطة إدارة المخاطر.

كما أن فاعلية التدقيق الداخلي يعزز من دور إدارة المخاطر في رصد وتقييم المخاطر المختلفة، كونها تعمل كقاعدة لمناقشة مختلف التحديات والمخاطر وكيفية الاستجابة لها. كما أن النتائج التي توصلت إليها دراسة Hull (10,2028) توضح أن فاعلية التدقيق الداخلي تسعى إلى

إيجاد هيكل للرقابة لتؤكد من خلاله تطبيق الاستراتيجية وأن نموذج إدارة المخاطر يتكامل مع هذا الهيكل من خلال تحديد وتخفيض التهديدات المحتمل أن تواجه تطبيق الاستراتيجية.

وبسبب ما سبق ذكره عن فاعلية الرقابة الداخلية إدارة المخاطر وبسبب شحة الدراسات التي تربط المتغيرين – بحسب علم الطلبة – اهتم البحث بدراسة أثر فاعلية الرقابة الداخلية بأبعادها (تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر، الاستقلالية) في إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، رقابة المخاطر) في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

لذا وبناءً على ما سبق يتمثل سؤال البحث الرئيسي في الآتي:

– ما أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدداً من التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق **الهدف الرئيسِ** الآتي:

- **تحديد أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.**

وتحقيقاً لهذا الهدف تم تجزئته إلى الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد أثر تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

2. تحديد أثر تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.
3. تحديد أثر استقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الجانب العلمي والعملي

الأهمية العلمية:

- شحة الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث (بحسب علم الطلبة)، حيث يظهر البحث أثر فاعلية الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في البنك محل البحث.
- الإسهام في رفد الجهات المعنية، والباحثين، والمهتمين، والدارسين بالمعلومات الكافية والمفيدة عن فاعلية التدقيق الداخلي وأثره في تعزيز إدارة المخاطر.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث في عدة جوانب، ومنها:

1. سيستفيد من هذا البحث الإدارات والمدققون الداخليون العاملون في بنك اليمن والكويت تحديداً.
2. كما سيساهم هذا البحث في تنبيه الجهة محل البحث إلى الاهتمام بفاعلية التدقيق الداخلي، والذي يؤدي إلى زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء.
3. تكمن أهمية هذا البحث في إمكانية استخدام مؤشرات فعالية التدقيق؛ لتحديد فعالية التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت.

خامساً: نموذج البحث

من أجل استخراج أبعاد البحث للمتغيرين سيتم أخذ الأبعاد الأكثر تكرارًا وبما يتناسب مع مجتمع البحث، والجداول التالية توضح تكرارات الأبعاد المأخوذة من الدراسات السابقة للبحث الحالي.

جدول (1-1) التكرارات لأبعاد فاعلية التدقيق الداخلي

م	الابعاد / الدراسات	تحقيق أهداف الرقابة الداخلية	تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر	تحقيق الأهداف المتعلقة بالحوكمة	الغرض والسلطة والمسؤولية	الاستقلالية	الموضوعية	القوة المهنية	نطاق العمل	متابعة نتائج التدقيق	الكفاءة المهنية	الجودة	الثقافة
1	الذيفاني، 2023	*	*	*			*						
2	السلفي، 2019				*	*							
3	سلطان، 2023	*	*	*									
4	اللوغجي، 2019		*			*							*
5	Sudirman et al., 2021					*		*	*	*			
6	Lontoet al., 2023					*					*	*	
7	دكسن، 2023	*				*					*		
	المجموع	**3**	**3**	**2**	**1**	**5**	1	**1**	**1**	**1**	**2**	**1**	1

المصدر:إعداد الطلبة بالاعتماد على أبعاد الواسات السابقة للبحث الحالي

جدول (1-2) التكرارات لأبعاد تعزيز إدارة المخاطر

الدراسات	القدرة على قياس المخاطر	تقييم المخاطر	مراعاة المخاطر عند التخطيط	مراعاة المخاطر خلال التنفيذ	مراعاة المخاطر عند الابلاغ	تقليل المخاطر	التعرض لمخاطر البيئة الداخلية	التعرض لمخاطر البيئة الخارجية الخاصة	التعرض لمخاطر البيئة الخارجية العامة	تحديد المخاطر	الرقابة على المخاطر	الاستجابة للمخاطر	الالتزام بالأنظمة والتشريعات	التنبؤ	تقدير حجم الاخطار
Huber, Meidell,		*			*				*	*	*	*			
2024	*	*			*										
2023	*														
Calv Martíne		*								*	*	*			
2023 ،،		*	*	*	*										
2023							*	*	*						
2022	*	*								*					
2022		*								*	*	*			
2022 ،،	*													*	
2022 ،،	*									*	*				

المصدر: إعداد الطلبة الأبعاد بالاعتماد على أبعاد الدراسات السابقة للبحث الحالي

جدول (1-2) التكرارات لأبعاد تعزيز إدارة المخاطر

الدراسات	القوة على قياس المخاطر	تقييم المخاطر	مراعاة المخاطر عند التخطيط	مراعاة المخاطر خلال التنفيذ	مراعاة المخاطر عند الابلاغ	تقليل المخاطر	التعرض لمخاطر البيئة الداخلية	التعرض لمخاطر البيئة الخارجية الخاصة	التعرض لمخاطر البيئة الخارجية العامة	تحديد المخاطر	الرقابة على المخاطر	الالتزام بالأنظمة والتشريعات	الاستجابة للمخاطر	التنبؤ	تقدير حجم الاخطار
Ogwiji and Isiaka,2022		*				*				*	*		*		
هوعوية ،2021						*									*
قفير ، 2020	*	*				*									
خلاص ، 2020		*												*	
عواوي ، 2015		*												*	
محجوب، 2019		*								*					
Beasley et al.,,2019		*	*	*											
حلاي ، 2018						*					*				
عمشة، 2018	*									*	*	*			
درويش، 2015		*								*			*		
المجموع	**7**	13	2	2	3	4	**1**	1	2	9	7	**1**	5	**3**	1

المصدر : إعداد الطلبة الأبعاد بالاعتماد على أبعاد الدراسات السابقة للبحث الحالي

وبناءً على الجدولين السابقين تم اشتقاق نموذج البحث الاتي:

المتغير التابع

المتغير المستقل

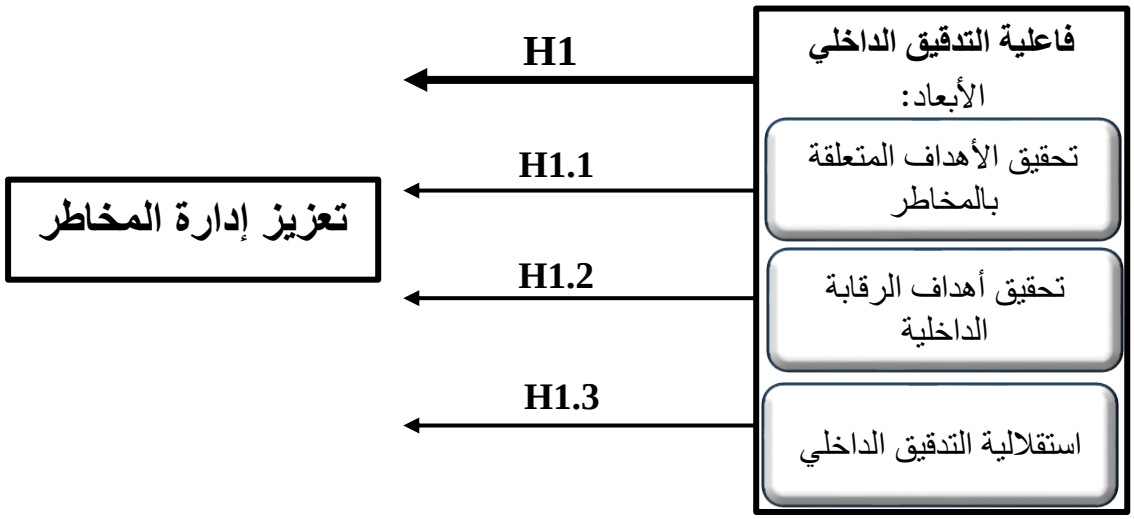

شكل (1-1) نموذج البحث

سادساً: فرضيات البحث

بناءً على ما سبق توضيحه في نموذج البحث، سيتم في هذا الجزء تطوير فرضيات الدراسة التي تفترض وجود أثر لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر، وعليه تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- **H1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.**

ويشتق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الأتية:

- **H1.1** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.
- **H1.2** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء
- **H1.3** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

سابعاً: التعريفات الإجرائية

أولاً: تعزيز إدارة المخاطر (Enhancing Risk Management)

يعرف على أنه عملية تحديد، وتقييم، ومراقبة التهديدات أو الفرص المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة أو المشروع (Sorin and Anca,2020,17).

لأغراض البحث يشير مصطلح **تعزيز إدارة المخاطر** إلى تحسين وتطوير آليات إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف والغايات وبالاستناد إلى الأبعاد المختلفة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، رقابة المخاطر).

- **تحديد المخاطر (Risk Identification)**

تم تعريفها على أنها تحديد جميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على المنظمة، سواء كانت تشغيلية أو مالية أو استراتيجية، كما يعتمد هذا البعد على تحليل شامل للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ويشمل ذلك الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة (الجابري، 2017، 6).

لأغراض البحث يشير مصطلح تحديد المخاطر إلى مجموعة من الخطوات التي يستخدمها البنك مجتمعة لاكتشاف والتعرف على المخاطر المحتمل حدوثها.

- **تقييم المخاطر (Risk Assessment)**

هي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي يتم تحديدها سابقًا، وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية (محمود، 2020،33)

لأغراض البحث يشير مصطلح تقييم المخاطر إلى تقسيم المخاطر إلى فئات يمكن تحديدها وتحديد كل التأثيرات المحتملة واحتمالية وقوعها.

- **الاستجابة للمخاطر (Risk Responding)**

هي عملية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي يتم اتخاذها للتقليل من تأثير المخاطر التي قد تؤثر على أهداف البنك عند حدوثها وتشمل (تجنب المخاطر، تقليل المخاطر، تحويل المخاطر) (اللهيبي والعميري، 2018، 41).

لأغراض البحث يشير مصطلح الاستجابة للمخاطر إلى مجموعة من الوسائل التي يستخدمها البنك لمواجهة المخاطر المختلفة.

- **رقابة المخاطر (Risk Controlling)**

هي عملية متابعة وتقييم فعالية الإجراءات التي تم اتخاذها للتعامل مع المخاطر، بهدف ضمان أن المخاطر تم التحكم فيها وتقليل تأثيرها على أهداف البنك (الجوهر، العقدة، 2011، 23).

لأغراض البحث يشير مصطلح رقابة المخاطر إلى مجموعة من الأنشطة والتقنيات التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الاستجابة للأحداث الغير متوقعة.

ثانيًا: فاعلية التدقيق الداخلي (Effectiveness of Internal Audit)

القدرة على تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي لمساعدة المصارف على حماية أصولها والحد من المخاطر، وتقييم الرقابة الداخلية وتفعيل الحوكمة لتحقيق أهدافها (Budiandru,2024,13).

لأغراض البحث تعرف فاعلية التدقيق الداخلي بأنها القدرة في الحصول على نتائج تتفق مع الأهداف المحيطة كما أنها تعتبر من أهم الأنشطة التي تلجأ إليها الإدارات العليا في البنوك، نظراً لما تقدمه من خدمات تأكيدية واستشارية لها.

- **تحقيق أهداف الرقابة الداخلية (Objectives of Internal Control)**

يشير هذا البعد إلى ضرورة أن يقدم التدقيق الداخلي تأكيدات عن مدى الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات لضمان تحقيق تدقيق داخلي فعال (Mebratu,2015,3).

لأغراض البحث يشير هذا البُعد على أنه عملية لضمان تحقيق أهداف البنك بفعالية وكفاءة، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات.

- **تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر (Objectives of Risks)**

وهي عملية تحديد وتقييم مخاطر التدقيق التي يتعرض لها المدقق الداخلي أثناء العملية التدقيقية واستخدام وسائل السيطرة والحد من المخاطر للحد المقبول (IIA,2017,13).

لأغراض البحث يشير هذا البعد إلى ضرورة قيام التدقيق الداخلي بوضع خطة مبنية على المخاطر لتحديد الأولويات التي تتماشى مع أهداف البنك.

- **استقلالية التدقيق الداخلي (Independent of Internal Audit)**

يشير مصطلح الاستقلالية إلى التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي من القيام بمسؤولياته بطريقة غير متحيزة (IIA,2017,14).

لأغراض البحث يشير مصطلح الاستقلالية إلى التأكد من عدم تأثير الإدارات على عمل فريق التدقيق الداخلي.

ثامناً: حدود البحث

أولاً: الحدود الموضوعية:

يتناول هذا البحث أثر فاعلية التدقيق الداخلي الداخلية بأبعادها (تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر، الاستقلالية) في تعزيز إدارة المخاطر.

ثانياً: الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

ثالثاً: الحدود البشرية:

تتمثل الحدود البشرية لهذا البحث بالموظفين الذين يعملون في إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تم عرض الدراسات السابقة ابتداءً من المتغير التابع إلى المتغير المستقل ومن ثم الدراسات التي ربطت بين المتغيرين ومن الحديث إلى القديم ومن الدراسات العربية إلى الدراسات الأجنبية.

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بتعزيز إدارة المخاطر

- **دراسة (تناح، 2023) بعنوان: القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر: دراسة حالة مجموعة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الاستراتيجية في إدارة المخاطر في مجموعة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي، والخروج بتوصيات تعمل على زيادة الاهتمام بهذا الجانب، وذلك من أجل التعرف على سمات وخصائص القيادة الاستراتيجية ومدى مساعدتها في احتواء المخاطر ومحاولة التقليل منها، ولقد تم استخدام الاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وعملية إدارة المخاطر في الوكالات محل الدراسة، كما أثبتت الدراسة أن عنصر استثمار القدرات الاستراتيجية، تنمية وتطوير رأس المال البشري، تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة، التعلم المستمر من ممارسات القيادة الاستراتيجية تؤثر تأثيرا ذا دلالة إحصائية على عملية إدارة المخاطر في الوكالات محل الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز مفهوم القيادة االستراتيجية لدى القادة في البنوك التجارية الجزائرية من خالل عقد ندوات ومؤتمرات متخصصة وإعطاء المزيد من االهتمام لتطبيق ممارساتها المختلفة عبر الدورات التدريبية.

- **دراسة (محمود، 2020) بعنوان: مدخل مقترح لتطوير دور المحاسبة الإدارية في إدارة المخاطر بمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية في منظمات الأعمال المصرية.**

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اقتراح آليات لتطوير الدور الذي يمكن أن تؤديه المحاسبة الإدارية في عملية إدارة المخاطر بمنظمات الأعمال المصرية. وتحقيقا لهذا الهدف تناول البحث من خلال الإطار النظري: تحليل وتقييم الدراسات السابقة في موضوع البحث، مفهوم وأنواع المخاطر وإدارتها، الفرق بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث لإدارة المخاطر . ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن المحاسب الإداري يمكنه تقديم مساهمات كبيرة تدعم تنفيذ ERM من أهمها: المساعدة في حل النزاع بين المؤيدين للمدخل التقليدي لإدارة المخاطر والمؤيدين لتطبيق نظامERM ، تعليم وتدريب الأفراد والعاملين على خطوات وعملياتERM ، إجراء دراسات مرجعية لاستخدامها في

تحديد المخاطر، المساعدة في تحديد وتقدير التكاليف والمنافع للبدائل المختلفة للتخفيف من المخاطر، المساهمة في تطوير ثقافة المنظمة تجاه إدارة المخاطر. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية التي تتطلبها وظيفة المحاسبة الإدارية للقيام بدورها بشكل كامل وفعال في إدارة مخاطر المنظمة، وإلزام شركات المساهمة المدرجة بالبورصة بإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة في إدارة المخاطر، وضرورة التعليم والتدريب المستمر للمحاسبين الإداريين وخاصة في مجال إدارة المخاطر.

- **دراسة (بوبعاية ، حسام الدين، 2020) بعنوان: فاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال دراسة ميدانية على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظام المعلومات المالي والمحاسبي وإبراز أهميته، وتوضيح مفهوم إدارة المخاطر وأهم أهدافها وإظهار أبرز خطواتها لنحاول في الأخير الوصول إلى معرفة مدى مساهمة نظم المعلومات المالي والمحاسبي في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال الجزائرية بالتطبيق على عينة منها في ولاية المسيلة. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على التحليل الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المالي والمحاسبي يساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال من خلال توفير معايير ومؤشرات تساعدها في اكتشاف الانحرافات والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب ومساعدة متخذ القرار في مواجهة المخاطر المحتملة. واقترحت هذه الدراسة على منظمات الأعمال وجوب مواكبة التطورات التكنولوجية في أنظمة المعلومات، وضرورة تدريب وتكوين الموارد البشرية على استخدام مختلف التكنولوجيات لزيادة فرص الريادة والتفوق.

- **دراسة (اللهيبي والعميري، 2018) بنعوان: أثر تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية على إدارة المخاطر دراسة ميدانية: على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية.**

وتهدف إدارة المخاطر إلى السيطرة على المخاطر التي تتعرض لها الإدارة ، وتهدف أساليب المحاسبة الإدارية إلى تقديم المعلومات المالية وغير المالية التي تخدم الإدارة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء، وترتكز أهمية المحاسبة الإدارية بإدارة المخاطر في المعلومات التي تقدمها، فالهدف من هذا البحث هو التعرف على أثر تطبيق بعض أساليب المحاسبة الإدارية على زيادة فعالية إدارة المخاطر في الشركات المساهمة بالسعودية وهذه الأساليب أسلوب الموازنات التخطيطية، وبطاقة الأداء المتوازن، والتكلفة المستهدفة، والتكاليف على أساس الأنشطة، والإنتاج

في الوقت المحدد، وإدارة الجودة الشاملة، وتتضح أهمية البحث في الربط بين المحاسبة الإدارية وإدارة المخاطر وفي زيادة فعالية إدارة المخاطر في الشركات المساهمة. وقد أظهرت الدراسة أن أكثر أساليب المحاسبة الإدارية استخداماً في الشركات المساهمة السعودية هو أسلوب الموازنات التشغيلية ثم الموازنات الرأسمالية، كما أن أقل أساليب المحاسبة الإدارية استخداماً في الشركات المساهمة السعودية هو أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات وأسلوب البرمجة الخطية.

- **دراسة (شقوة، مقدم ،2017) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة، الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مكانة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، كون هذا الأخير من الادوات الفعالة التي تلجأ إليها الإدارة للتقليل من المخاطر التي تهددها، كما تسعى الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التي تحيط بالمؤسسة في ظل التغيرات والتطورات التي تشهدها بيئتها؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل لجمع البيانات، وخلصت هذه الدراسة إلى أهمية التدقيق الداخلي القائم على إدارة المخاطر، الذي يضمن كفاءة وفعالية هذه العملية من خلال تقديم التأكيدات والمشاورات اللازمة، وكذا ضرورة استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر يعمل بالتنسيق مع وظيفة التدقيق الداخلي لتحقيق التكامل والتقليل من حجم المخاطر في المؤسسة وجعلها ضمن المستوى المقبول، من أجل تدنية التكاليف المترتب عنها، مع احترام المدقق الداخلي للحدود التي تضمن محافظته على حياده لأن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تنفيذ عملية إدارة المخاطر، وأوصت الدراسة العمل عل نشر مفاهيم ادارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ مع زيادة الوعي لدى الافراد بأهمية تطبيق ادارة المخاطر؛ والالتزام بالعمل بالمبادئ الاساسية لإدارة المخاطر وضرورة الالتزام بها في مختلف التقارير والعمليات.

- **دراسة (درويش،2015): بعنوان دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية.**

يهدف البحث إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من خلال التعرف على ماهية وأنشطة إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية، وأنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر من ناحية أخرى ودور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من ناحية ثالثة. كما اعتمد البحث

على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إلى نتائج هامة أهمها تعد إدارة المخاطر بالشركة مسئولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، في مهمة الاخيرة أداء جميع الانشطة التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر من تحديد، تقييم المخاطر والاستجابة لها، بينما وظيفة المراجعة الداخلية تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الادارة في تفعيل إدارة المخاطر، ويوصي الباحث بإعادة النظر في المهام والمسؤوليات التي تقوم بها في ظل مدخل إدارة المخاطر،

- **دراسة (رضوان، درغام، 2012) بعنوان : أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي المعاصر في تعزيز دور الادارة في إدارة مخاطر البنوك، وتوضيح مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من اربعة محاور، اعتماداً على الدراسات السابقة والاطار النظري وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، أما الاستنتاج الذي توصل إليه الباحث هو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الاداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك وبين إدارة المخاطر بنسبة تفوق الثلاثة أرباع بالمئة، وذلك من خلال توصيل نتائج التدقيق من خلال التقارير وعلى جناح السرعة إلى الجهة المعنية، وبناء المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقييمات الملائمة والموضوعية، وأما الاستنتاج الاخير فهو ضرورة وجود إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل. كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات الادارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الامكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.، ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

- **دراسة (الجوهر، العقدة، 2011) بعنوان: إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر، الاردن.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي الحديث في ظل المعايير الدولية ودوره في مخاطر وأنظمة الرقابة وأهمية تزويد الادارة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر. ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة توفير نظام رقابة داخلي فعال داخل المنظمات والذي يجب أن يكون مدعماً بجهاز تدقيق داخلي فعال حيث يعد هذا الجهاز وسيلة تقويم مستقلة يساهم

في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد أن مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية. وكذلك الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر وتحقيقاً لهذا الدور سعت العديد من المنظمات عادة تقييم جذري لعمليات التدقيق المهنية الدولية إلى إعادة بناء التفكير الاساسي لهذه الوظيفة واعادة تقييم جذري لعمليات التدقيق لتحقيق التحسينات الكبيرة من خلال مقاييس معاصرة وحاسمة للأداء مثل التكلفة، نوعية الخدمة، وهذا ما يطلق عليه بمصطلح إعادة الهندسة. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي في المؤسسات، حيث إن الاستقلالية وموضوعية المدقق الداخلي لها الاثر الفعال في الضبط المالي والإداري، وان عملية التدقيق الداخلي يتطلب وجود خطة تقوم على أساس المخاطر وأية تعديلات مهمة تطرأ عليها، وان نجاح عملية التدقيق الداخلي يتطلب التزام المدقق الداخلي بمعايير الممارسات المهنية للتدقيق.

- **دراسة (المدهون، شاهين، 2011) بعنوان: دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصارف، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم أعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، والبد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي والمخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين.

2. الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بفاعلية التدقيق الداخلي

- **دراسة (سلطان، 2023) بعنوان: أثر فاعلية التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الحوسبة السحابية، العراق.**

يهدف البحث إلى بيان فاعلية التدقيق الداخلي في ممارسة أدوار معاصرة تنسجم مع التوجهات المعاصرة التي تؤكد عليها معايير التدقيق الدولية والخاصة بمعايير التدقيق الداخلي وتوجهات معهد المدققين الداخليين الأخيرة في رفع كفاءة وفاعلية الشركات من خلال تقديم خدمات مهنية تتناسب مع تحقيق قيمة للشركة والمحافظة على هذه القيمة، ولتحقيق أهداف البحث فقد أستعمل الباحث أداة مهمة من أدوات البحث المتمثلة في تصميم استبانة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض شارك فيها (39) من ذوي الاختصاص الأكاديمي والعملي في مجال المحاسبة والتدقيق، وكانت أهم نتائج البحث وجود علاقة ذات أثر إحصائي بين فاعلية التدقيق الداخلي ومخاطر الحوسبة السحابية، بينما كانت أهم التوصيات أن يكون توجه إدارة الشركات ومجالس الادارات لإعطاء أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي لما له من أدوار معاصرة في عملية إدارة المخاطر المختلفة التي ترافق أعمال الشركة وتحديدا مخاطر تقنية الحوسبة السحابية وتحقيق قيمة مضافة مستدامة تعزز من موقف الشركة التنافسي.

- **دراسة (الشيخ، كبة، 2017) بعنوان: كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات، دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على فاعلية التدقيق الداخلي في دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية حيث اتضح من خلال البحث والدراسة أن للتدقيق الداخلي دور فعال في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية، ومن أهداف الدراسة أيضا إثبات الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي هذا في ظل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هذا وقد تناولت أيضا التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في ظل بيئة مؤسسية تطبق مفهوم حوكمة الشركات وإبراز دور الحوكمة في التنسيق فيما بينهم. وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج العلمي المعاصر، القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يقوم الباحثان باستقراء ما جاء في الأدب المحاسبي من أبحاث وإصدارات المنظمات ذات الصلة بموضوع البحث. وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها هو إثبات دور التدقيق الداخلي الفعال في تقويم نظام الرقابة الداخلية، وإظهار التطور الذي حدث لمفهوم التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات أما أهم التوصيات، فقد توصل الباحثان إلى ضرورة تطوير دور التدقيق الداخلي بالشكل الذي يوضح مدي تأثيره في تقويم الرقابة الداخلية ضرورة إصدار معايير خاصة بحوكمة الشركات .

- **دراسة (الهاشمي، 2017) بعنوان: فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، الجزائر.**

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي الذي يقوم به تفعيل اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، باعتبار أن اتخاذ القرار عملية تقوم بها الادارة العليا (متخذ القرار) وذلك بشكل دائم لأنه يعتبر أساس أعمال المؤسسة، فهو نقطة البداية لأي نشاط في المؤسسة، ويتضح دور التدقيق الداخلي في إضفاء المصداقية للمعل ومات والبيانات التي تقوم على أساسها عملية اتخاذ القرار. حيث يحتل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة على المستوى الداخلي إذا يتم من خلاله تقييم مختلف الأساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها. واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي التحليلي لجمع البيانات، خلصت الدراسة الى أن التدقيق الداخلي يساعد في خلق الثقة بين مصالح المؤسسة والإدارة العليا باعتبار أن التدقيق الداخلي هو المرجع الأساس ي للمعلومات والبيانات الدقيقة لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة وذلك من خلال التوجيه والإرشاد الذي يقدمه المدقق الداخلي لمتخذ القرار، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في تموضع خلية المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية بما يجلها أكثر استقلالية، كما يجب أن يكون هناك أكثر من مدقق واحد في مؤسسة تخصيص قسم لها يترأسه مدير التدقيق الداخلي.

- **دراسة (عز الدين، 2015) بعنوان: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي، دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة.**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على اداء المدقق الداخلي من خلال الدور الوسيط لخصائص التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة. تكون مجتمع الدراسة من الجامعات الاردنية الخاصة الواقعة ضمن نطاق العاصمة الأردنية عمان والبالغ عددها سبعة جامعات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود ذي دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقوماته (تقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة عند مستوى دلالة .(0.05) a > ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص التدقيق الداخلي بأبعادها الاستقلالية والكفاءة المهنية على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة عند مستوى دلالة .(a) (0.05) ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقوماته على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة بوجود خصائص التدقيق الداخلي متغير وسيط عند مستوى دلالة.(0.05)، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة أن يكون نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الخاصة مبسطاً ومفهوماً ومكتوب من حيث الممارسة والتطبيق خالياً من التعقيد مع ضرورة توفير المرونة والتركيز على

فحص ضوابط الرقابة الداخلية المحاسبية وتقويمها من المدقق الداخلي، وتحديد مخاطر الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات التدقيقية المناسبة.

- **دراسة (النوايسة،،فلاح، الهلسا ،2014) بعنوان: العوامل المؤثرة على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في السوق المالية من وجهة نظر العاملين في وظيفة التدقيق الداخلي.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في السوق المالية من وجهة نظر العاملين في وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في السوق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم تصميم استبانة تكونت من (40) بنداً وزعت على العينة النهائية والمعتمدة لأغراض البحث والتحليل والتي تمثل (40) شركة بواقع موظف واحد يشغل أعلى رتبة من العاملين في التدقيق الداخلي في كل منها، وذلك لأخذ آرائهم حول العوامل التي يمكن أن يعزى اليها درجة الاهمية على فاعلية التدقيق الداخلي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا تتأثر فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في السوق المالية بكل من العوامل الديموغرافية للعاملين في وظيفة التدقيق الداخلي، ولا يوجد أهمية لكل من عمر الشركة، وارتباط المدقق في الهيكل التنظيمي فيها وحجم الشركة نفسها على فاعلية التدقيق الداخلي، لكن يوجد للعوامل المرتبطة بالخطة الإستراتيجية أهمية على فاعلية التدقيق الداخلي، وكذلك الحال بالنسبة الى العوامل البيئية المتعلقة بممارسات الشركة على فاعلية التدقيق الداخلي فيها، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المدقق الداخلي بتطوير قدراته المعرفية والمهنية بصورة مستمرة ليظل مواكبا لكل ما يستجد من متطلبات ومعايير وقواعد تحكم سلوكه المهني وتنمي قدراته على أداء مهامه بكفاءة وفعالية.

3. الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (فاعلية التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (تعزيز إدارة المخاطر)

- **دراسة (الشوحة، 2020) بعنوان: أثر فاعلية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية: الدور الوسيط لنظم تخطيط موارد المنشاة، الأردن.**

هدفت هذا الدراسة إلى تقييم الدور الوسيط لنظم تخطيط موارد المنشأة على العلاقة بين فاعلية التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المؤسسية. ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة والمكونة من 56 شركة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لنهاية عام

2018 واستهدفت الدراسة مديرو الرقابة الداخلي، المدراء الماليين، مديرو تكنولوجيا المعلومات، والمدققين الداخليين من 19 شركة ضمن مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لفاعلية التدقيق الداخلي (كفاءة فريق التدقيق الداخلي، استقلالية التدقيق الداخلي، جودة التدقيق الداخلي، دعم الإدارة العليا) عند دراستها مجتمعة على إدارة المخاطر المؤسسية، حيث ظهر بشكل منفصل أثر جودة التدقيق الداخلي ودعم الإدارة العليا على إدارة المخاطر المؤسسية. في حيث لم يظهر الأثر المعنوي لكفاءة فريق التدقيق الداخلي واستقلالية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المؤسسية. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها زيادة الوعي لدى الإدارة العليا في الشركات اعتماد أنظمة متطورة الصناعية الأردنية بأهمية التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر وتجنبها، وضرورة لنظم تخطيط الموارد لزيادة كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر المؤسسية.

- **دراسة (لظن، 2016) بعنوان: مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق طار(COSO) دراسة تطبيقه على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، فلسطين.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO. وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار وهي البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة وتقييم نظام الابلاغ المالي (المعلومات والاتصالات) والمراقبة وبالإضافة للوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها والاجراءات المتبعة للحد من المخاطر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج الدراسة غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة، بالإضافة لغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص التي يتعرض لها وعدم فاعلية دوره بمتابعة تنفيد اجراءات الرقابة على القطاع الحكومي. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية، والعمل به ضمن المكونات الثمانية لإطار COSO ERM, وضرورة الاهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية بالنظر إلى دوره الإيجابي في إضافة قيمة وتحسين فعاليات العمليات وتحقيق الأهداف، وضرورة إنشاء دائرة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الانجليزية

1. الدراسات السابقة باللغة الانجليزية المتعلقة بتعزيز إدارة المخاطر

- **دراسة (Huber, Kraus, Meidell, 2025) بعنوان: دمج بطاقة الأداء المتوازن وإدارة المخاطر المؤسسة، الدنمارك.**

Integrating the Balanced Scorecard and Enterprise Risk Management, Denmark

هدف البحث إلى مراجع الأدبيات الخاصة لإظهار العلاقة بين كلاً من بطاقة الأداء المتوازن وإدارة المخاطر للوصول إلى قياس الأداء وإدارة المخاطر من خلال بطاقة الأداء المتوازن واستخدام منظور المخاطر لتحديد وقياس المخاطر التي تواجهها الوحدات الاقتصادية، واستخدمت الدراسة مجموعة من المقاييس المهمة في هذا المنظور لقياس أهم المخاطر التي تعاني من الشركات محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة استخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإدارة المخاطر وذلك لوجود علاقة اقتران تربط كلا المتغيرين في الأهداف، العناصر، والأبعاد. كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بتطبيق الإطار الرقابي لإدارة المخاطر بالتزامن مع بطاقة الأداء المتوازن لتعزيز جودة إداء الشركات وإدارة مخاطرها بشكل مناسب.

- **دراسة (Calvo, Martínez,2023) بعنوان: أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر: الدور المعدل للدعم المنظمي في شركات المقاولات، وكولومبيا**

The Impact of Strategic Thinking on Risk Management: The Moderating Role of Organizational Support on Construction Companies, Colombia

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التفكير الاستراتيجي بأبعاده (القصد الاستراتيجي، والتصور النظمي، وصياغة الافتراضات، والتفكير في الوقت، واقتناص الفرص) في إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر) في شركات المقاولات، كما هدفت إلى توضيح الدور المعدل للدعم المنظمي في تحسين أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر لتلك الشركات. تكون مجتمع الدراسة من (205) شركة، وقد تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية

للتفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر في شركات المقاولات، كما أكدت الدراسة وجود دور للدعم المنظمي في تحسين أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر في شركات المقاولات، واضحت أيضاً وجود مستويات مرتفعة لأبعاد التفكير الاستراتيجي باستثناء صياغة الفرضيات، ومستويات مرتفعة لأبعاد إدارة المخاطر. في ضوء النتائج، أوصت الدراسة شركات المقاولات العمل على تطوير قدرات المديرين على استشراف المستقبل، وتشجيع مديريها على إعداد السيناريوهات والافتراضات، كما أوصت لها الاستعانة بأنظمة متطورة لمراقبة المخاطر، وأهمية وضع نظام مكافآت يتوافق مع الإسهامات التي يقدمها العاملون، ومعاملة العاملين بإنصاف من حيث توزيع إجراءات العمل، وعدالة توزيع المكافآت مما يساهم في خلق الرضا والالتزام لدى العاملين وتحسين الأداء.

- **دراسة (Ogwiji and Isiaka,2022) بعنوان: تقييم أثر نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر في شركات الخدمات المالية في نيجيريا**

Assessing the Effect of Internal Control System on Risk Management of Financial Services Firms in Nigeria

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر الشركات في نيجيريا. حيث بلغ مجتمع الدراسة (37) شركة خدمات مالية مدرجة في السوق المالي، وبلغ حجم العينة هو (29) شركة مالية. واعتمدت الدراسة على العينة العنقودية، كما تم الحصول على البيانات الأولية من خلال استبيان ليكرت الخماسي الذي تم توزيعه على المبحوثين، وتم استخدام SMART-PLS-3-SEM لتحليل مدى ملاءمة البيانات واختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البيئة الرقابية والرقابة لها تأثير إيجابي وكبير على إدارة المخاطر، في حين أن المعلومات والاتصالات لها تأثير سلبي وكبير على إدارة المخاطر. كما يظهر تقييم المخاطر تأثيرًا إيجابيًا ضئيلًا على إدارة المخاطر في حين أن أنشطة الرقابة لها تأثير سلبي على إدارة المخاطر لشركات المالية المدرجة في نيجيريا، وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارة الشركات النيجيرية بتطوير سياسات تهدف إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

- **دراسة (Beasley , Clune , Hermanson ,2019) بعنوان: أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر، كينيا**

The Impact of Internal Audit on Risk Management, Kenya

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، فوظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات والتي لا يمكن الاستغناء عنها لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والمساهمة في تقييم وإدارة المخاطر. تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات، ونظم الرقابة الداخلية بشأن إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية هو توفير الضمانات للمنظمة بشأن فعالية إدارة المخاطر، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل إجراءات التدقيق الداخلي وإصدار شهادات الامتثال التنظيمي لضمان ثقة الشركات بها. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق الأثر المنشود من خلال اعتمادها على نطاق واسع، مما يؤدي بدوره إلى تشديد الرقابة الداخلية وتوحيد معايير العمليات.

- **دراسة (Fadun,2013) بعنوان: تعزيز اعتماد إدارة المخاطر المؤسسية في مؤسسات الأعمال: الآثار والتحديات في نيجيريا.**

Enterprise Risk Promoting Management Adoption in Business Enterprises: Implications and Challenges in Nigeria.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على تبني تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، كما هدفت إلى التعرف على الفوائد المترتبة على اعتمادها ومدى مناسبته للتطبيق في نيجيريا، واستخدام أدبيات ومفاهيم إدارة مخاطر المشروع لتحفيز الشركات على اعتمادها. واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليل من خلال توزيع استبيان لمجتمع الدراسة، وكان من أهم النتائج أن فهم ERM ضروري لتسهيل وتطبيقها في نيجيريا وضرورة البدء من مجلس الإدارة من أجل التأثير الإيجابي على مفهوم الشركات في المخاطر، والتخطيط لاحتمالات. وكان من أهم التوصيات أن على الشركات دمج إدارة المخاطر في عمليات فلسفة المنظمة، والإجراءات وخطط العمل، بدلاً من ممارستها كبرنامج مستقل. كما أن على الحكومة توفير بيئة مناسبة للشركات لتزدهر لضمان أن الفوائد المترتبة على إدارة المخاطر المؤسسية قابلة للتنفيذ في مؤسسات الأعمال.

- **دراسة (Auditors Internal of Institute, 2011) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، فلوريدا**

Internal Auditing's Role in Risk management, Florid

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الواليات المتحدة وايرلندا وبريطانيا . وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون لدى إدارة المخاطر رؤية عميقة ومتكاملة في عملية تقييم فعالية إدارة المخاطر في المنظمات، وتقدير والاعتراف بالقيمة المضافة الفعلية للتدقيق الداخلي في فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

2. الدراسات السابقة باللغة الانجليزية المتعلقة فاعلية التدقيق الداخلي

- **دراسة (Budiandru,2024) بعنوان: أثر فاعلية التدقيق الداخلي، ممارسات دارة المخاطر، والثقافة التنظيمية في الأداء المالي، إندونيسيا .**

The Impact of Internal Audit Effectiveness, Risk Management Practices, and Organizational Culture on Financial Performance, Indonesia.

هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية تفاعل فعالية التدقيق الداخلي، وممارسات إدارة المخاطر، والثقافة التنظيمية على النتائج المالية للمنظمات، من ثم المحاولة في الخروج بجملة توصيات تسهم في فاعلية التدقيق الداخلي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من خلال توزيع استبانة على مجتمع الدراسة. حيث عولجت البيانات باستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة والتي نفذت باستخدام برنامج (SPSS) توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان من أهمها، وجود أثر لفاعلية التدقيق الداخلي، وممارسات إدارة المخاطر،

والثقافة التنظيمية في الأداء المالي، وفي ختامها أوصت الدراسة الشركات بضرورة زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال دعمها لاستقلالية المدققين الداخليين، والاهتمام بالدقة والموضوعية لضمان جودة مخرجاتها، كما وأوصت الدراسة بتقييم أداء العاملين بناءً على نتائج أعمالهم، ورفع الروح المعنوية، واعتماد أسلوب تبادل الأفكار والآراء لتطوير العمل فيها.

- **دراسة (Nguyen et al., 2024) بعنوان :المحددات المؤثرة على فعالية التدقيق الداخلي ومسؤولية المدققين في اكتشاف الاحتيال، فيتنام.**

Determinants Influencing the Effectiveness of Internal Auditing and the Responsibility of Auditors in Fraud Detection, Vietnam.

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير فعالية التدقيق الداخلي في الحد من الغش والاحتيال في الشركات المساهمة الفيتنامية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال تصميم وتوزيع استبانة أعدت لهذه الغاية لأخذ آراء مدراء لجان التدقيق ونوابهم ومدراء التدقيق ونوابهم والمدراء الماليون ونوابهم حيث تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (30) شركة مساهمة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي الاجتماعي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال اختبارات تحليل التباين ومعاملات الانحدار، بالإضافة إلى مقاييس النزعة المركزية. وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي والحد من الغش والاحتيال. وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف أعمال الغش والاحتيال في التقارير المالية بحيث يتمكن مستخدميها التأكد من عدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج أعمال الشركات المساهمة، وتفعيل دور الجهات الرقابية ووضع التشريعات الكفيلة لمنع الغش والخطأ في القوائم المالية وتطبيق الجزاءات على مرتكبيها.

- **دراسة (Khanam,2024) فعالية التدقيق الداخلي من عوامل التدقيق الداخلي: دراسة تجريبية في القطاع المصرفي في بنغلادش**

Effectiveness of internal auditing from the lens of internal audit factors: empirical findings from the banking sector of Bangladesh

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم تأثير محددات فعالية التدقيق الداخلي (IA) في الصناعة المصرفية في بنغلادش. كما تم الحصول على البيانات من خلال توزيع 152 استبيانًا على مجتمع الدراسة

المتكون من 43 بنكاً تجارياً في بنغلادش. تم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling)، وأظهرت النتائج أن استقلالية المدققين الداخليين وجودة التدقيق الداخلي تؤثران بشكل كبير على تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي، ومن ناحية أخرى، فإن كفاءة المدققين الداخليين ودعم الإدارة في وظائف التدقيق الداخلي لا تؤثر بشكل كبير على فعالية التدقيق الداخلي، كما أوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام أكبر في وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي.

- **دراسة (Choudhary,2023) فعالية وظائف التدقيق الداخلي وأثرها على أداء المدققين الخارجيين والداخليين، الهند.**

The effectiveness of internal audit functions and their impact on the performance of external and internal auditors, India

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي ودرجة اعتماد المدققين الخارجيين على مخرجاتها. ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من خلال توزيع استبانة على مجتمع الدراسة، وتم اختيار عينة مكونة من 70 مدقق خارجي، للشركات المساهمة العامة في مومباي، وتم استخدام نمذجة المعادلة الهيكلة الأقل جزئية. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية بين تقارير المدقق الخارجي ذات الجودة وبين فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي، هذا ما يعكس أهمية فاعلية التدقيق الداخلي في تفعيل المنهج الوقائي لمواجهة التحديات التي تواجه الإدارة. وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجان تلزم المؤسسات والشركات في كافة القطاعات وضع نظام لتحقيق التكامل والتوافق بين نشاطات التدقيق الداخلي والخارجي للوصل إلى أفضل مستوى من الموائمة فيما بينهم وتنعكس على جودة التدقيق الداخلي والخارجي.

- **دراسة (Vešić, Korčok,and Vuksanović,2015) بعنوان: فاعلية التدقيق الداخلي وأثرها في تحسين النظام، صربيا.**

The Effectiveness of Internal Audits and Their Impact on System Improvement, Serbia

تسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي ودرجة اعتماد المدققين الخارجيين في مخرجاتها. ولجمع البيانات، قامت الدراسة اختيار عينة مكونة من 70 من المدققين الخارجيين للشركات المساهمة العامة في صربيا. تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، وتم استخدام نمذجة

المعادلة الهيكلية الأقل جزئية لتقييمها. وأظهرت النتائج أن درجة اعتماد المدققين الخارجيين على عمل وظيفة المراجعة الداخلية يتأثر بشكل كبير بشكل إيجابي بفعالية وظيفة التدقيق الداخلية. وفقا لنموذج مخاطر التدقيق، فإن هذا يعني أنه يجب على المدققين الخارجيين تعديل جهود التدقيق الخاصة بهم كرد فعل على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي. ونتيجة لذلك، فإن فعالية وظيفة التدقيق الداخلي واعتمادها تضيف بعدًا جديدًا لنموذج مخاطر التدقيق. ومن خلال الاعتراف بتأثير عمليات التدقيق الداخلي على عمليات التدقيق الخارجية، فإن البحث له آثار عملية على العملاء والمدققين الخارجيين الذين يهدفون إلى الحصول على تدقيق فعال من حيث التكلفة للبيانات المالية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على الإجراءات التصحيحية إلى الإجراءات الوقائية، علاوةً على ذلك، ينبغي أن تُغطي عمليات التدقيق جميع جوانب نظام الأعمال كلما أمكن ذلك.

ثالثاً: إحصائية بعدد الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

جدول (1-1): عدد الدراسات السابقة لمتغيرات البحث

البيان	فاعلية التدقيق الداخلي	وتعزيز ادارة المخاطر	دراسات تربط فاعلية التدقيق الداخلي وتعزيز ادارة المخاطر	الإجمالي
الدراسات العربية	5	9	2	16
الدراسات الأجنبية	5	6	0	11
الإجمالي	10	15	2	27

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة لمتغيرات البحث، بحيث تنوعت الدراسات من مختلف

الدول، وبعد تنقيح الدراسات بما يخدم أهداف البحث، تم استعراض أهم ما ورد في الدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم ومن الدراسات العربية إلى الدراسات الأجنبية، وتم وضع بعض المعايير للاستفادة من الدراسات السابقة في بناء النموذج، والدراسات التي تم الاستعانة بها يجب أن تلبي أحد هذه المعايير وعلى النحو الآتي:

أ- أن تكون الدراسة تربط بين متغيرين على الأقل.

ب- وجود أحد متغيرات البحث في النموذج الافتراضي.

كما تم تلخيص الدراسات السابقة وتضمن الملخص أهم البيانات التي يمكن أن تخدم أهداف البحث وبحسب النحو الآتي:

- أهداف الدراسة.
- متغيرات الدراسة وأبعادها.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- المنهج المتبع.
- أداة الدراسة.
- أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.
- أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة.

أ . الاستفادة من الدراسات السابقة

عمل البحث على الاستفادة من الدراسات السابقة من عدة أوجه وكان من أهمها ما يلي:

- المساعدة على وضع الإطار العام للبحث واختيار أبعاد متغيرات النموذج المعرفي.
- التعرف على الأساليب الإحصائية المختلفة للقيام بعملية التحليل.
- الاستفادة من مراجعها في بناء الإطار النظري.
- الاستفادة منها في بناء الاستبانة.

ب . أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي أجريت على فاعلية التدقيق الداخلي، وبعد البحث في المصادر التي استطعنا الوصول إليها، فان البحث الحالي اختلف عن الدراسات السابقة في أن مجتمع البحث الحالي بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء. لا توجد دراسة محلية – بحسب علم الطلبة – عملت على دراسة أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن

والكويت في أمانة العاصمة صنعاء، أو المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية. وعلى خلاف معظم الدراسات التي اعتمدت في قياس إدارة المخاطر على مكونات إطار COSO، ركز البحث الحالي على أبعاد مختلفة شملت (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، رقابة المخاطر). إضافة إلى ذلك، وبحسب علم الطلبة، لم يتم إجراء أي دراسة تجمع بين أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي المعتمدة في البحث الحالي وأبعاد إدارة المخاطر بالطريقة التي تناولها هذا البحث.

وبشكلٍ عام تشابهت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في استخدام الاستبانة كوسيلة رئيسية في جمع البيانات، كما أن أغلب الدراسات اختارت مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية العليا واستخدمت برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز (SPSS). واتفقت دراسة (عقيبي، 2024)، ودراسة (فقير، 2020)، ودراسة (خرشيش ،2022)، مع البحث الحالي فيما يتعلق بالأبعاد (القدرة على قياس المخاطر، تقييم المخاطر، تحديد المخاطر)، أما دراسة (خلاص، 2020)، اتفقت مع البحث الحالي في بعد واحد وهو تقييم المخاطر، وأوصت بضرورة عقد دورات تدريبية وندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية للمدققين الداخليين بصفة مستمرة في مجال إدارة المخاطر وكيفية مواجهتها وتقييمها والتقليل منها. أما دراسة (عمشة، 2018) فقد كان من أهم استنتاجاتها أن أدوات الرقابة داخل المنظمات تختلف ولكن يشترك بعضها مع بعض بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وتم اقتراح أن تقوم الإدارة بالاستفادة باستمرار من عمل المدقق الداخلي في تحديد المخاطر، أما دراسة (درويش، 2015) توصلت إلى أن المدخل التقليدي لدور المراجعة الداخلية في شركات (التأمين المصرية) لم يعد كافيًا في ظل التغيرات والأحداث المتلاحقة في بيئة الأعمال وأوصى بضرورة إلزام المؤسسات بإنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، ولم تتضمن كلاً من دراسة (الهدى، 2023) ودراسة (بوعريوة ، 2021) ودراسة (حلاي، 2018) أي أبعاد لمتغير إدارة المخاطر. إلا أن البحث الحالي أتفق مع دراسة (الذيفاني، 2023) ودراسة (سلطان، 2023) في المتغير المستقل بأبعاده (تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر) واختلف مع الدراسات السابقة في بعد الاستقلالية.

هذا وقد وجدت دراسات اتخذت من التدقيق الداخلي كمتغير أساسي كدراسة (رضوان ودرغام، 2012) والتي أوصت بضرورة وجود إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل. وهناك دراسات اتخذت من فاعلية التدقيق الداخلي كمتغير مستقل مثل دراستي (سلطان، 2023)

ودراسة (لظن، 2016) وأهم التوصيات التي قدمها الباحثين أن يكون توجه إدارة الشركات ومجالس الإدارات لإعطاء أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي وضرورة الاهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية. ومما سبق نتوصل إلى شحة الدراسات التي تربط بين المتغيرين وتتخذ من تحقيق أهداف الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمخاطر والاستقلالية أبعاد لمتغيرها المستقل.

الفصل الثاني: الإطار النظري لفاعلية الرقابة الداخلية وتعزيز إدارة المخاطر

- **المبحث الأول: تعزيز إدارة المخاطر**
- **المبحث الثاني: فاعلية الرقابة الداخلية**

المبحث الأول: تعزيز إدارة المخاطر

يتناول هذا المبحث الإطار النظري، والتعريف بمتغيرات البحث المختلفة، حيث يتناول هذا الفصل تعزيز إدارة المخاطر وذلك من خلال أهمية إدارة المخاطر، أهداف إدارة المخاطر، تقنيات مواجهة المخاطر، إطار COSO لإدارة المخاطر، كما يتناول فاعلية التدقيق الداخلي، من حيث مفهوم التدقيق الداخلي، أهمية التدقيق الداخلي، فعالية التدقيق الداخلي، مفهوم فعالية التدقيق الداخلي، أهمية فعالية التدقيق الداخلي، متطلبات فعالية التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية، الضوابط التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، إدارة نشاط التدقيق الداخلي، الضوابط المنهجية في إنجاز مهام التدقيق الداخلي، مقاييس فعالية التدقيق الداخلي.

أولاً: تعزيز إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر ركيزة أساسية لاستقرار المصارف وحماية مصالح كل المعنيين. فمن خلال تحديد وتقييم المخاطر المحتملة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، يمكن للمصارف أن تبني دفاعات قوية ضد الصدمات الاقتصادية والتقلبات السوقية. وتشمل ممارسات إدارة المخاطر مجموعة واسعة من الأدوات والاستراتيجيات، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الربح والحد من الخسائر (Ogwiji and Isiaka,2022,30).

1. مفهوم إدارة المخاطر

لم يتفق على تعريف موحد لمفهوم الخطر، فالخطر من **وجهة النظر القانونية:** هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير محدد خارج عن إدارة المتعاقدين وقد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه، ومن **وجهة نظر التأمين:** هو حادث مستقبلي محتمل لا يتوقف على إدارة أي من الطرفين الذين تم العقد بينهما (اللهيبي والعميري، 2018، 57)، ومن **وجهة النظر المالية:** تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل، بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي. (محمود، 2020، 38).

فإدارة المخاطر تشتمل عملية تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة، وتشمل كذلك كل الترتيبات والسياسات والإجراءات والنظم التي تتبعها الإدارة بهدف تحديد نوع المخاطر وتقييمها وتحديد حجمها

والعمل على مراقبتها ووضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها والتقرير عنها(الجوهر، العقدة، 2011، 28) ويرى بعض المحاسبين أن عملية تحسين الأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وان هذا المفهوم يجب أن لا ينظر إليه دائماً على أنه مفهوم سلبي (خطر) وإننا يمكن النظر إليه باتجاه إيجابي، أي إن الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة الوحدة الاقتصادية إضافة إلى ذلك يجب أن يتم تقييم المخاطر على أساس منتظم (Ogwiji and Isiaka,2022,33).

كما عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنه " هيكل متناسق أو عمليات مستمرة عبر الوحدة الاقتصادية ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف" (Nguyen et al., 2024,33). وفي نفس الإطار قامت لجنة (COSO) في عام 2004 بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار المتكامل في إدارة مخاطر المشروع (ERM) والتي تشير إلى أن عملية إدارة مخاطر تتعامل معٌ المخاطر والفرص التي تؤثر على خلق القيمة أو الحفاظ عليها عرف على النحو التالي " أنها عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنشأة والإدارة والأفراد لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على أدائها ليكون ضمن المخاطر المقبولة وذلك لتحقيق الأهداف التالية : بلوغ الأهداف الاستراتيجية عالية المستوى، ودعمها، دعم كفاءة فعالية استخدام الموارد، الاعتماد على التقارير، والإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة (محمود، ،2020،40).

2. أهمية إدارة المخاطر

تمثل إدارة الخطر جزء صغيرا من تكلفة المشاريع (5−10%)، وتستهلك من وقت الأفراد جزء صغيرا فقط، إلا أن فائدتها كبيرة في ضمان تحقيق النتائج المرجوة دون التعرض إلى الأخطار التي قد تؤثر بشكل كبير على جهود العمال والاستثمارات والموارد. وتكمن أهمية إدارة المخاطر فيما يلي: (بوبعاية ، حسام الدين، 2020، 48):

- تساعد من خلال الفصل بين الأخطار العادية والأخطار التي يؤدي تحققها إلى دمار المؤسسة.
- تعمل على زيادة أرباح المشروع من خلال تخفيض إدارة الخطر وتوجيه هذه المبالغ للاستثمار.
- تحافظ على موردي وعملاء المشروع من خلال العودة إلى ممارسة النشاط بأسرع وقت ممكن.
- زيادة قيمة المؤسسة لضمان انتظام التدفقات النقدية في مواعيدها مما ينعكس على قيمة أسهمها.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

3. إدارة المخاطر

إن معرفة المخاطر التي تواجه المنشأة وتقويمها وإدارتها بطريقة صحيحة يسمح للمنشأة بتنفيذ استراتيجيتها بنجاعة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الأدوار الأساسية التي تلعبها إدارة المخاطر والمتمثلة فيما يلي: (درويش،2015،13-15)

- أداة لتنفيذ الاستراتيجية

تزود إدارة المخاطر المؤسسة بنظرة أفضل للمستقبل، وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك، وبدون إدارة المخاطر لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة، ولن يكون من المستطاع أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وإن تتبع أهمية إدارة المخاطر يبين أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الاستراتيجية مقصورا على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على العائد.

- الميزة التنافسية

هناك دور آخر أساسي لإدارة المخاطر لأن قياس المخاطر يتولد عنه معرفة التكاليف المستقبلية التي على المؤسسة القيام بتقديرها، فتجاهل مخاطر اليوم أشبه بتجاهل الخسائر المستقبلية والامتناع عن اتخاذ إجراءات تصويبية اليوم لتفاديها غدا ينتج عنه خسائر مستقبلا، فالتحكم في المخاطر يعتبر عاملا رئيسيا في تحقيق الربحية والميزة التنافسية، وسبب ذلك هو الارتباط الوثيق بين إدارة المخاطر وقرارات التسعير، فالعلم بالمخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء، وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، وإذا لم يكن مثل هذا التمايز السعري تظهر تأثيرات معاكسة، فيتم تقاضي أسعار مبالغ فيها من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة فيحبط ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة، ويدعم ذوي المخاطر العالية، وإذا قامت المؤسسات الأخرى بإجراء التسعير وفقا للمخاطر، فإن ذلك يسمح باجتذاب العملاء ذوي المخاطر المنخفضة، وزيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، فالتسعير يسمح بمقارنة الهوامش من معاملة لأخرى، ومن عميل لآخر، فيحقق ذلك الحماية من التكاليف المستقبلية، وبالتالي الرفع من الميزة التنافسية للمؤسسة.

- اتخاذ القرار

يمكن النظر لإدارة المخاطر على أنها عامل نجاح حاسم، إذا كانت متطورة للدرجة التي تحدث معها تأثيرا على اتخاذ القرار، وتشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما أن يتم اتخاذ القرار ولكنها يجب أن تكون أكثر من ذلك، فيجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار قبل اتخاذ القرارات، والتحدي هنا هو رصد المخاطر الكامنة قبل عملية اتخاذ القرار وليس بعدما تكون القرارات قد اتخذت وأصبح موجودة فعلا، والمعرفة بالمخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار وإلا فإن أي قرار يمكن أن يولد جدلا عقيما. وإدارة المخاطر تسهل بالفعل اتخاذ القرارات لأنها تلقي الضوء على المخاطر، ومن الواضح أن تقنيات إدارة المخاطر لا يمكن أن تكون بديلا عن عملية اتخاذ القرارات، فتحمل المخاطر عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام، وليس من السهل أو البسيط قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم كون المخاطر يتم قياسها، إلا أن القرار يجب أن يتخذ بالنظر إلى اتساقه مع السياسات التجارية والمالية للمنشأة، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرارات بأسرها بل القصد منها أن تساعد في هذه العملية.

- إدارة المحافظ

رغم أنه من المفروض أن تعتمد المؤسسة على مبدأ التنويع المعروف، إلا أن الإدارة الفاعلة للمحافظ الاستثمارية محدودة، وتتم عملية تنفيذ إدارة المحافظ على نطاق واسع فيما يتصل بالمعاملات السوقية، لأن آثار التنويع واضحة ولأن إدارة المخاطر والتحوط منها أمر ممكن باستخدام أدوات مالية، كبروز أدوات جديدة لإدارة المخاطر الائتمانية، وهي المشتقات الائتمانية وتتعامل إدارة المحافظ مع الوصول بخريطة «المخاطر العائد» إلى مستوى أمثل من خلال تغيير تركيبة محفظة ما، إذ تعتمد إدارة المحافظ الكلاسيكية على القواعد الإرشادية التجارية بدرجة أكبر، وتقوم على أقل قدر ممكن من التنويع، أو تهدف إلى الحد من تركز المخاطرة في بعض الصناعات أو لدى بعض العملاء الكبار، في حين ترتكز تقنيات إدارة المحافظ الجديدة على أبعاد أخرى، إذ تعمل على تحسين خريطة « المخاطرة –العائد»، وكيفية تقليل المخاطرة دون تكبد تضحية من حيث الربحية، وهنا تظهر أهمية إدارة المخاطر والدور الذي تلعبه في إدارة المحافظ.

4. تقنيات مواجهة المخاطر

تتبع المنشأة أثناء مجابهتها للمخاطر عدة سياسات احترازية تستطيع من خلالها التقليل من الأخطار إلى المستوى المقبول، أو إلى الحد الأدنى وتتمثل في: (شقوة، مقدم ،2017 ،25)

- **قبول أو الاحتفاظ بالخطر** وتشمل هذه السياسة التي لا تؤثر على الخسائر المادية المحتملة ولا تؤثر في عبء تحمل تلك الخسائر، ويحتفظ متخذ القرار بالخطر، إما عن وعي وإدراك أو دون وعي وإدراك منه، أي أن الاحتفاظ بالخطر أما أن يكون إيجابيا أو سلبيا. وتوجد العديد من الأسباب التي تجبر منتخب القرار أو مدير الخطر على استخدام سياسة الاحتفاظ بالخطر منها: استحالة نقل الخطر إلى طرف آخر أو تكاليف النقل باهظة، الخسارة المادية المحتملة صغيرة بحيث يمكن مواجهتها بالموارد الخاصة، امتلاك عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر، والمنتشرة جغرافيا وتتيح فرصة التنبؤ بدقة. ولهذه السياسة المتمثلة في قبول والاحتفاظ بالخطر نوعين: (محمود، 2020، 42)

- **الاحتفاظ السلبي بالخطر:** ويكون ذلك بالاعتراف بوجود خطر ولكن دون التخطيط لمواجهته، وكل ما يفعله مدير الخطر أو متخذ القرار هو الاستعداد لتحمل النتائج التي تتحقق جراء ذلك الخطر، وتتميز هذه السياسة في أنها لا تنطوي على أية تكاليف أو حجر للمال أو أية أموال في صورة احتياطي، كما أنها لا توفر وقتا لمسؤولين للتخطيط الجيد لمواجهة هذا الخطر، كما أن هذه السياسة لا تؤثر في الخطر ولا حتى في عوامله.

- **الاحتفاظ الإيجابي بالخطر:** وتقتضي هذه السياسة بأن يقرر مدير الخطر أو متخذ القرار الاحتفاظ بالخطر مع التخطيط المسبق لمواجهة الخسائر المترتبة على تحقق الخطر في صورة حادث، كما يمكن استخدام هذه السياسة في حالة الخسائر المتكررة دوما وبشكل منتظم، بحيث يمكن تقديره قيمتها مسبقا وبدقة، وتعتمد هذه الطريقة على تكوين احتياطي بحيث يكون هذا الاحتياطي كافياً.

- **تقليل الخطر:** وهي من الطرق الفعالة في إدارة المخاطر وتقوم بها المؤسسة من خلال عملياتها التجارية أو الوقائية، وتتمثل في سياستين هما: (محمود، 2020، 42)

- **التنويع:** أي التنويع في الاستثمارات والنشاطات التجارية على عدة استثمارات أو عدة مواقع جغرافية بدلا من استثمار جميع رأس المال في استثمار واحد أو في مكان واحد وينتج عنها أيضا تكاليف التجزئة والتنويع وكذلك فرض التكلفة الضائعة
- **الاستثمار في المعلومة:** وهو من طرق إدارة المخاطر وتعتمد المنشأة للدراسة حالة السوق، واختيار الفرص الاستثمارية بناء على التوقعات والتنبؤات المستقبلية للسوق حيث أنها بهذه الطريقة ستختار الاستثمارات المتوقع أن تعود بالفائدة للمنشأة وهي بذلك تقلل حجم الخسائر المتوقعة.

- **تجنب الخطر:** وهي من طرق إدارة الخطر عن طريق مواجهته بالتقليل من احتمال حدوثه أو منعه أن أمكن بالحد من حجم الخسائر المتوقعة في حال وقوع الخطر وهناك طريقتين هما: (Fadun,2013,20)
- **خفض مستوى النشاطات وأعمال المنشأة ذات الخطورة العالية:** تستطيع المنشأة أن تقلل من
- مستوى تعرضها للخطر عن طريق تخفيض مستوى الأعمال التي لها ميزة الخطر، أو أن تتحول لإنتاج منتجات ذات درجة خطورة أقل.
- **زيادة تدابير الحيطة والحذر لمنع حدوث الخطر:** وهي طريقة لخفض احتمال وقوع الخطر أو منعه عن طريق استعمال الوسائل الوقائية للحد من الخسائر، وكذلك للتقليل من عبء الخطر وتخفيض معدل الخسارة إلى المستوى الأدنى بقدر الإمكان.

- **تمويل الخطر:** وهي من طرق إدارة الخطر التي تعتمد على الحصول على تمويل لتعويض الخطر أو الخسارة المتوقعة من الخطر، وتنقسم إلى: (Fadun,2013,21)
- **الاحتجاز:** وهي طريقة تقوم بها المؤسسة بتكوين احتياطي خاص لتعويض الخسائر المالية التي قد تلحق بها نتيجة وقوع الخطر، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بالتأمين الذاتي، إذ تكون المنشأة احتياطاتها من خلال المصادر الداخلية أو الخارجية.

- **التأمين:** وهي طرق تمويل الخسائر عن طريق عقد التأمين، وهو عقد بين المؤمن المؤمن له، يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين وفي الوقت المحدد.

- **التحوط:** وهو من طرق تمويل الخسائر الناتجة عن أخطار الأسعار، وتتمثل في اقتراض أو استقراض العملات المختلفة أو العقود التجارية والبيع، مثل عقود المشتقات المالية الأربعة) عقود الخيار والعقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود المقايضة (وقد بدأ البعض في تطبيق بعض المشتقات المالية لإدارة المخاطر الصافية.

تحويل الخطر: من الممكن نقل التحويل للمخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة، ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل مخاطر المضاربة والمخاطر البحتة، ومن أهم الأمثلة للتعامل مع مخاطر الضريبة: التحوط، وأما المخاطر البحتة: عقود التأمين (حماد، 2003، 34). **فعقود تحويل الخطر:** وهي من الطرق لتمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهاذ الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر بملكيته لهذا الشي (محمود، 2020، 42).

مشاركة الخطر يتم مشاركة المخاطر وهو حالة خاصة من تحويل المخاطر، وكذلك هو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، إذ يتم هنا تحويل الخسارة من فرد إلى مجموعة، ومع ذلك في الاقتسام أحد صور الاحتفاظ التي يتم فيه الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى مجموعة من الأفراد الآخرين. (حماد ،2003، 34).

5. إطار COSO لإدارة المخاطر

يعتبر إطار COSO (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission) هو الإطار المرجعي الأكثر قبولًا في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات في جميع أنحاء العالم. تم تطوير هذا الإطار لتقديم هيكل شامل يساعد المؤسسات على إدارة المخاطر وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة. يتكون هذا الإطار من مجموعة من المبادئ التي توجه المؤسسات في تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر وتقديم تقارير مالية متكاملة وموثوقة. إطار COSO يعد أداة رئيسية للمؤسسات التي تسعى لتحقيق الامتثال للأنظمة القانونية والمعايير الدولية، كما يساهم في تحسين أداء الأعمال من خلال التركيز على تحسين البيئة الداخلية وحوكمة الشركات (رضوان، درغام، ،2012،53).

وفقًا Beasley et al. (2019، 34)، يوفر إطار COSO أداة استراتيجية لإدارة المخاطر التي تهدد المؤسسات من خلال تنفيذ خطة منهجية تقوم على تحليل المخاطر، تقييم تأثيرها، ووضع استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر. ويُعتبر هذا الإطار شاملًا لجميع جوانب المنظمة، حيث يدمج الممارسات الجيدة في الحوكمة، السيطرة المالية، وتنظيم العمليات. يتكون إطار COSO لإدارة المخاطر من خمسة مكونات رئيسية مترابطة، وهذه المكونات تدعم عمليات المؤسسات في مواجهة التحديات والتقلبات غير المتوقعة:

- **بيئة الرقابة (Control Environment):**

يقصد ببيئة الرقابة الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بالرقابة الداخلية وأهميته في المنظمة، ولبيئة الرقابة تأثير في فاعلية إجراءات الرقابة، إذ أنها تمثل المظلة للمكونات الأخرى. (بوبعاية ، حسام الدين، 2020، 46) ويرى حماد (2003) أن بيئة الرقابة هي الأساس (القاعدة) للمكونات الأربعة الأخرى للرقابة، وإنها تحدد أسلوب التنظيم وتأثيرات وعي الإدارة والعاملين على الرقابة (حماد ،2003، 35).

وقد أوضح Beasley et al عناصر بيئة الرقابة بالآتي: (Beasley et al,2029,40) النزاهة والقيم الأخلاقية، مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي، الهيكل التنظيمي، الالتزام بالكفاءة، الصلاحيات والمسؤوليات، الموارد البشرية.

- **تحديد المخاطر (Risk Assessment)**

تتعرض أي وحدة اقتصاديه للعديد من المخاطر عند مزاولة أعمالها مثل المخاطر التشغيلية ، والقانونية وغيرها، ولابد من تحديد وتحليل هذه المخاطر والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة (الشامي،2021، 22) ، وتُعَّد عملية تحديد الأهداف الخطوة الأولى لتقييم المخاطر وتُعَّد الأهداف بمقام معايير تستخدم في تقييم أداء الإدارة ، وعلى الإدارة وضع الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع ضرورة وجود تقارير مستمرة تنبه إلى وجود أي خطر يتعلق بعدم تحقيق الأهداف ، وقد يحدث هذا الخطر بسبب عوامل داخلية أو خارجية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصادر الداخلية للخطر يمكن للإدارة معرفتها وتحديدها ، والبعض الآخر لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الجهات الخارجية مثل عدم فاعلية مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق. وبعد التعرف على المخاطر الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة

الاقتصادية ينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة والسيطرة عليها. (النافعابي ، 2017، 28).

وقد أكدت لجنة COSO على وجود نوعين من المخاطر وهي المخاطر الملازمة Inherent Risk أي المخاطر الموجودة قبل اتخاذ الإدارة أي إجراءات رقابية للحد من هذه المخاطر، أما النوع الثاني فهي المخاطر المتبقية Residual Risk وهي المخاطر التي تبقى بعد استخدام الإدارة للإجراءات الرقابية، لذا على الوحدات الاقتصادية تقدير المخاطر الملازمة ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة لها، ومن ثم تقييم المخاطر المتبقية (الشامي،2021، 23).

- **انشطة الرقابة (Control Activities):**

تعبر أنشطة الرقابة عن السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من تنفيذ تعليمات الإدارة بصورة صحيحة وفي الوقت المحدد. وتتعلق أنشطة الرقابة بالرقابة على التشغيل والرقابة على الالتزام، إذ تهتم أنشطة الرقابة على التشغيل بتقييم الأداء في جميع المستويات الإدارية عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، واتخاذ الإجراءات التصحيحية وكذلك متابعة تقارير التشغيل داخل كل قسم، ومن ناحية أخرى فقد اهتم تقرير لجنة COSO بالرقابة على أنظمة المعلومات في ظل التشغيل الآلي للبيانات سواء أكانت رقابة عامة أم رقابة على التطبيقات فضلا عن الرقابة المتعلقة بالحماية من الاستخدام غير المصرح به (النافعابي ، 2017، 29).

وقد صنفت العديد من الدراسات أنشطة الرقابة إلى لتفويض السليم للأنشطة والعمليات، فصل الواجبات، رقابة تطوير الوحدات الاقتصادية، تغيير الرقابة الإدارية، تصميم واستخدام الوثائق والسجلات، حماية الموجودات، والسجلات والبيانات ، تدقيق مستقل على الأداء (درويش،2015، 25).

- **المعلومات والتوصيل (Information & Communication)**

لكي تكون الرقابة الداخلية فاعلة يجب توافر معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب ، ويجب أن يتم تحديد المعلومات المطلوبة التي يتم توليدها من نظام المعلومات وهذا يحتاج إلى بيانات وتقارير، ولتقييم مدى ملائمة نظام المعلومات للوحدة الاقتصادية ينبغي الأخذ في الحسبان الأمور الآتية : الحصول على المعلومات الخارجية والداخلية وتزويد المديرين بالتقارير الضرورية عن أداء إدارة المنظمة والمتعلقة بالأهداف المحددة، توفير المعلومات للأطراف المستفيدة وبتفصيل مناسب وفي الوقت المحدد لتنفيذ مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية، تطوير أو تعديل نظام المعلومات أذا تطلب ذلك،

دعم إدارة الوحدة الاقتصادية لتطوير نظام المعلومات إذا ثبت ذلك من خلال الالتزام بالمصادر الملائمة (النافعابي ، 2017، 29).

- **المتابعة (المراقبة) (Monitoring)**

زاد الاهتمام في السنوات الأخير بالمكون الخامس من مكونات الرقابة الداخلية ، ففي عام 2009 أصدرت COSO "Guidance on Monitoring Internal Control Systems, an integral part of its Framework" ، والذي يعني (إرشادات بشأن متابعة نظم الرقابة الداخلية ، كجزء أساسي من إطاره) المراقبة هي عملية يتم من خلالها تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية مع مرور الوقت لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الوحدة الاقتصادية سوف يتم تحقيقها ، ويجب على الإدارة متابعة الرقابة الداخلية لتحديد الظروف التي تؤدي الى الفاعلية التشغيلية لاسيما أن المخاطر هي في تغيير مستمر لذلك تحتاج الإدارة إلى إعادة تصميم أنشطة الرقابة عندما تتغير المخاطر (النافعابي ، 2017، 30).

6. أبعاد تعزيز إدارة المخاطر

هنالك مجموعة واسعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس إدارة المخاطر ويعود ذلك إلى طبيعية اختلاف الآراء والأهداف.

1- تحديد المخاطر

يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات الضرورية للكشف عن الأخطار المحتملة التي قد تواج المنظمة، ويتم ذلك عن طريق: (حماد ،2003، 37)

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة.
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المنظمات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

وفي هذا البحث يمكن تعريف عملية تحديد المخاطر بأنها عملية يتم فيها تحديد كافة المخاطر المحتملة وتسجيلها في نظام إدارة المخاطر لسهولة الوصول إليها، كما تتحدد الآثار السلبية للمخاطر على المنظمة.

2- تقييم المخاطر

هي العملية الشاملة لتحليل وتقييم المخاطر التي يمكن التعرف عليها من خلال تحديد الأحداث المستقبليّة المحتملة التي يمكن أن تؤثر سلباً على المنظمة، الممتلكات والبيئة المحيطة. من ثم يتم تفنيدها وتصنيفها لدراسة وتحليل كل احتمال على حدة. وكجزء من هذه العملية، إن تحديد المخاطر المحتملة يمكن التعبير عنه بطريقة كمية أو نوعية (الشامي،2021، 24).

وفي هذا البحث يمكن القول أن عملية تقييم المخاطر تتضمن تقييم احتمالية وتأثير كل خطر تم تحديده وذلك باستخدام تقنيات متعددة كالتحليل الكمي، النوعين تحليل (SWOT) .

3- الاستجابة للمخاطر

تشمل هذه العملية الإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها، مع تطبيق استراتيجيات محددة للحد من تأثير المخاطر كتجنب المخاطر، تقليل المخاطر، نقل المخاطر، قبول المخاطر (عبد الوهاب، 2012، 64).

مما سبق نجد أن تنفيذ عملية الاستجابة للمخاطر بشكل فعّال يمكن للمنظمات تعزيز قدرتها على التحكم في المخاطر، والحفاظ على استقرارها ونموها المستمر في بيئة تنافسية متغيرة.

4- رقابة المخاطر

وتتضمن هذه العملية تتبع المخاطر المحددة، ومراقبة المخاطر المتبقية، وتحديد المخاطر الجديدة، وتقييم فعالية الاستجابات للمخاطر (النافعابي، 2017، 28).

وعليه فعملية الرقابة على المخاطر تشمل متابعة وتقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل دوري.

المبحث الثاني: فاعلية التدقيق الداخلي

تمهيد

تعد فعالية التدقيق الداخلي من أهم الأنشطة التي تلجأ إليها الإدارات العليا في المنظمات، نظراً لما تقدمه من خدمات تأكيدية واستشارية لها، كما تساهم فعالية التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف المنظمة، ومصدر لخلق القيمة المضافة من خلال تقييمه لمدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة (كشاط ، 2017، 320).

وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بتحقيق فعالية التدقيق الداخلي من المنظمات، للعمل على حماية الأصول، وزيادة احتمالية الكشف عن الاحتيال والإبلاغ عنها، وإضافة قيمة لتلك المنظمات. وأصبح هناك وعي أكبر لقيمة فعالية التدقيق الداخلي، وبالتالي حصول التدقيق الداخلي على دعم كافٍ من الأطراف ذات الصلة والمتمثلة بالإدارة العليا، والمنظمات المهنية وعملاء التدقيق والمدقق الخارجي، الذي يكون له مردود إيجابي على فعالية التدقيق الداخلي (عبد الوهاب، 2012، 65).

وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بتحقيق فعالية التدقيق الداخلي من المنظمات، للعمل على حماية الأصول، وزيادة احتمالية الكشف عن الاحتيال والإبلاغ عنها، وإضافة قيمة لتلك المنظمات (Ogwiji and Isiaka,2022,36). وأصبح هناك وعي أكبر لقيمة فعالية التدقيق الداخلي، وبالتالي حصول التدقيق الداخلي على دعم كافٍ من الأطراف ذات الصلة والمتمثلة بالإدارة العليا، والمنظمات المهنية وعملاء التدقيق والمدقق الخارجي، الذي يكون له مردود إيجابي على فعالية التدقيق الداخلي (عبد الوهاب، 2012، 65).

أولاً: مفهوم فعالية التدقيق الداخلي

وفقاً لدراسة Dejnaronk, Little, Mujtaba و McClelland (2016، 2) يشير مفهوم الفعالية بأنها الأداء الأمثل في أقل وقت وبأقل تكلفة ممكنة، كما عرفها Badara و Saidin (2013،335) بأنها القدرة في الحصول على نتائج تتفق مع الأهداف المخططة. أما معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA Institute of Internal Auditors–) فقد عرفها بأنها الدرجة التي يتم تحقيق الأهداف المحددة لها (IIA,2010,16). ووفقاً لدراسة Udeh

و Nwadialor (2016، 48) يقصد بفعالية التدقيق الداخلي أنها تساعد الشركات في تحقيق الأرباح والحد من الخسائر، وخاصة في القطاع العام، في حين يرى النافعابي (2017 ،80) أن فعالية التدقيق الداخلي يقصد بها القدرة على تحقيق الهدف من التدقيق الذي من خلاله يتم تحقيق أهداف الشركة.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف فعالية التدقيق الداخلي بأنها: القدرة على تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي لمساعدة المنظمات على حماية أصولها والحد من المخاطر، وتقييم الرقابة الداخلية وتفعيل الحوكمة لتحقيق أهداف المنظمات.

ثانياُ: أهمية فعالية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية تحقيق فعالية التدقيق الداخلي بوصفها أحد الأركان الرئيسة في حركة المنظمات، بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وتقليل أو منع الغش والفساد والحد من المخاطر التشغيلية ودعم إدارة المخاطر (النافعابي،2017، 91). وقد أشارت دراسة Aburabe (2016،9) إلى أن فعالية التدقيق الداخلي تعمل على تنفيذ الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف التنظيمية وتعزيز دور لجنة التدقيق في الشركات، ووفقاً لدراسة المدهون (2014 ،28) ففعالية التدقيق الداخلي لها دور مهم في المساهمة الفعالة والموثوقة في إعداد التقارير المالية، وممارسة حوكمة الشركات. وأكدت دراسة , .Alkebsi et al (2014 ،334) على أهمية فعالية التدقيق الداخلي من خلال الطلب المتزايد عليها في جميع الشركات واهتمام المنظمات المهنية بها، وأصبحت فعالية التدقيق الداخلي مهمة لا غنى عنها؛ كونها تساعد الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الإدارة وأوضحت دراسة Nguyen et al.(2024 ،37) أن التدقيق الداخلي الفعال يضيف قيمة للوحدة الاقتصادية من خلال تقديم مجالات متنوعة من الخدمات كتدقيق العمليات التشغيلية على مجموعة متنوعة من القضايا.

ثالثاً: متطلبات فعالية التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي في جميع المنظمات بتقديم خدمات تأكيدية واستشارية حول نظم الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وغايتها في ذلك هو إضافة قيمة للمنظمة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها، إلا أن تحقيق هذه الغاية يتوقف على مدى توفر مجموعة من المتطلبات والتي تشكل العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الداخلي، وجودة خدماته، وتعد المعايير الدولية للممارسة المهنية

للتدقيق الداخلي بمثابة المقاييس والقواعد التي يمكن بوسطتها تقييم عمليات وخدمات وظيفة التدقيق الداخلي، باعتبار أن الالتزام بها يؤدي إلى تحقيق أهداف هذه الوظيفة، حيث إن هذه المعايير تم وضعها على أساس إطار نظري واضح، يحدد المبادئ الأساسية التي تحكم مهنة التدقيق، ويوضح طبيعة التدقيق الداخلي ودوره، ونطاق تدخله (Cohen & Sayag, 2010,297).

ومن خلال المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتي تشكل الإطار المرجعي لأجراء تقييم متكامل لفعالية التدقيق الداخلي فإنه يمكن تحقيق هذه الفعالية، من خلال توفير صفات وقدرات شخصية معينة لدى المدققين الداخليين من شأنها ضمان التنفيذ الناجح لمهام التدقيق والقبول من كل أعضاء المنظمة، تتمثل هذه الصفات والقدرات في توفير الوعي الإداري والدافع الشخصي، والمثابرة. فاستعداد المدقق الداخلي لمعالجة المشاكل الصعبة، واستخدامه لطرق غير معتادة، ومقاومة أية ضغوط تحول بينه وبين أهدافه، وأن يكون للمدقق الداخلي تصميم على إتمام أعماله حتى تحقيق أهداف مهنته، وإرادة العمل للوقوف على الحقائق والوقائع للحصول على الأدلة والقرائن التي يستند عليها في إبداء رأيه، لتجنب أي نزاع ، كما يتطلب نشاط التدقيق الداخلي – أيضا – قدرات عالية على الاتصال؛ تساعد المدققين الداخليين على تبادل المعلومات والحقائق حول العمليات بينهم، وبين الأطراف الخاضعة والمستفيدة من التدقيق الداخلي(عجيلة وزقيب، 2017، 63).

وقد نصت معايير التدقيق الداخلي الدولية على وجوب التزام المدققين الداخليين بالموضوعية والنزاهة، وبذل العناية المهنية اللازمة أثناء أداء مهامهم، وهي صفات أساسية تميز المدقق الداخلي المحترف ومن أجل نيل ثقة ودعم إدارة الشركة للتدقيق الداخلي، فقد أكدت هذه المعايير على ضرورة تمتع المدققين الداخلين بالكفاءة المناسبة، التي تعبر عن قدرتهم المهنية في ممارسة مهامهم بفعالية (IIA,2017,7). وتتحقق كفاءة المدقق الداخلي بتوفر شرطين أساسين هما: التأهيل العلمي النظري المناسب، والمهارة، التي يكتسبها من تجربته في العمل التدقيقي، أو من خلال التدريب المهني (المدهون، 2014، 32).

حيث تتكون متطلبات فعالية التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية من الضوابط الآتية:

1. الضوابط التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي

أكدت إن توفر البيئة التنظيمية الملائمة لنشاط التدقيق الداخلي تمثل إحدى المقومات الأساسية لفعالية التدقيق الداخلي، وذلك أن هذه الأخيرة تعد جزءاً متمما في الهيكل التنظيمي للشركة. ولهذا اهتمت معايير التدقيق الداخلي الدولية بهذا الجانب اهتماماً خاصاً، حيث على وجوب إعداد "ميثاق التدقيق الداخلي"(Charter for internal audit)، وهي وثيقة رسمية تتم المصادقة عليها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق) والإدارة العليا للشركة، طبقا لنص المعيار رقم (1000) الذي ورد فيه: "يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع المعايير ، ويجب أن يراجع الميثاق بصفة دورية من قبل رئيس التدقيق الداخلي وتقديمه لمجلس الإدارة للمصادقة عليه (IIA,2017,4).

2. إدارة نشاط التدقيق الداخلي

تقع مسؤولية إدارة نشاط التدقيق الداخلي على مدير التدقيق الداخلي في الشركة، بغض النظر عن حجم إدارة التدقيق الداخلي، أو خصائص الشركة، بنص المعيار (2000) (IIA, 2017, 10)، وهو بذلك يقوم بالأنشطة الإدارية المعروفة، مستندا في إنجاز مهامه والاضطلاع بمسؤولياته إلى ميثاق التدقيق الداخلي، غايته في ذلك هو تمكين هذا النشاط من تحقيق الغاية من وجوده، وهي إضافة قيمة للشركة وتحقيق أهدافها. كما أوضحت معايير التدقيق الدولية طبيعة المهام الإدارية لمدير التدقيق الداخلي والمتمثلة في وضع خطط سنوية تعكس استراتيجية التدقيق المعتمدة، ورفع تقارير دورية سنوية إلى الإدارة العليا للشركة أو لجان التدقيق، والإشراف على أعمال التدقيق والتنسيق بين التدقيق الداخلي والأطراف الداخلية والأطراف الخارجية (IIA,2017,10).

3. الضوابط المنهجية في إنجاز مهام التدقيق الداخلي

تختلف طبيعة عمل المدققين الداخليين تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط الشركة، ونوعية المشكلات التي تؤثر في أداء أعمالها، إلا أنهم يخضعون في إنجاز مهام التدقيق إلى معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، التي تتضمن قواعد وإرشادات عامة، يضمن الالتزام بها، إنجاز المهام بفعالية. وأكدت دراسة Al-Twaijry (2004) أن فعالية التدقيق الداخلي تتأثر بشكل جوهري بالطريقة التي تؤدى بها. ووفقا لقواعد وإرشادات معايير التدقيق الداخلي (IIA,2017,11)، فإن الضوابط المنهجية التي يجب مراعاته في إنجاز مهام التدقيق الداخلي هي: تحديد الجهة المراد تدقيقها تحديد مجال التدقيق تنفيذ مهام التدقيق، تلخيص ما تم إنجازه، وإعداد التقرير وإرساله التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل الجهة المسؤولة، والمتابعة.

رابعاً: أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي

تعددت المقاييس التي تم استخدامها في تحديد مدى فعالية التدقيق الداخلي بحسب هدف البحث، وكذلك نتيجة الاختلاف في تحديد مقياس محدد للفعالية، فهناك من اعتمد الفعالية من خلال أداء المدققين الداخليين، وهناك من أخذها من خلال المهارات التي يجب أن يمتلكها المدقق الداخلي، بينما اعتمد البعض معايير التدقيق الداخلي باعتبارها الأساس في تحديد فعالية التدقيق الداخلي. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة نلاحظ أن دراسة And Masron Khalid, Haron (2017, 223) حددت بعد الغرض والسلطة والمسؤولية لقياس فعالية التدقيق الداخلي، بدليل أن تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي يتطلب توفر الفعالية. وذكرت دراسة .Konstantinos et al (2015،119) أن الغرض والسلطة والمسؤولية أبعاداً أساسية من أبعاد فعالية التدقيق الداخلي.

نظراً لاختلاف وتعدد مقاييس الفعالية فقد تم الاستناد إلى تعريف التدقيق الداخلي الصادر عن المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الذي ينص على "أن التدقيق الداخلي يعد نشاطاً مستقلاً، وموضوعياً، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية، بهدف اضافة قيمة للمنظمة، وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنظمة من خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة، والرقابة، وإدارة المخاطر" (Konstantinos et al.,2015,120)، وكذلك تعريف فعالية التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين الذي ينص على أنها "القدرة على تحقيق الأهداف المحددة لها" (IIA,2017,12) ومن أجل تحقيق أغراض وأهداف هذه الدراسة، تم تحديد مقاييس فعالية التدقيق الداخلي باستقراء التعاريف السابقة والمتمثلة بـ بعد تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر، بعد تحقيق الأهداف المتعلقة بالرقابة الداخلية، بعد استقلالية التدقيق الداخلي).

1. بعد تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر

أكد المعيار (2120 – إدارة المخاطر) والذي ينص على أنه "يجب" على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها" (IIA, 2017, 13).

2. بعد تحقيق الأهداف المتعلقة بالرقابة الداخلية

أكد المعيار (2130– الرقابة) بأنه "يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة في الحفاظ على تفعيل الضوابط الرقابية من خلال تقييم وتحسين فعاليتها وكفاءتها " (IIA,2017,14)، كما أشارت

دراسة Mebratu (2015، 3) إلى ضرورة أن يقدم التدقيق الداخلي تأكيدات عن مدى الأمتثال للقوانين والانظمة والسياسات والإجراءات لضمان تحقيق تدقيق داخلي فعال، وأضاف Badara و Saidin (2013، 17) أن عملية متابعة وتقيي الرقابة تُعد أحد وسائل قياس فعالية التدقيق الداخلي.

3. بعد استقلالية التدقيق الداخلي

تعرف المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA) الاستقلالية بأنها: التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشا التدقيق الداخلي من القيام بمسؤولياته بطريقة غير متحيزة ,IIA) (4 ,2017، وفيما يتعلق بأهمية استقلالية التدقيق الداخلي، أشارت لها دراسة العتيقي والتهامي(119،2017) بضرورة أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في أداء أعماله، لكي تتحقق فعالية التدقيق الداخلي، لذلك يجب أن يتبع المستويات الإدارية العليا، لكي يتمكن من مراجعة المستويات الرقابية الأخرى، وفحصها وتقييمها، للتأكد من مدى تنفيذ الخطط والسياسيات الموضوعة، وهذا يتطلب من المدقق الداخلي أن يكون بعيداً عن وضع السياسات والإجراءات أو الارتباط بأي عمل تنفيذي آخر يتولى تدقيقه.

وأظهرت دراسة Mupeta (7،2017) أن استقلالية التدقيق الداخلي لها أهمية عالية في توفير خدمات التدقيق الداخلي الفعال؛ لأنها تعمل على التقييم الموضوعي المستقل غير المتحيز، والإبلاغ عن النتائج دون التأثر بالوحدات التي تم تدقيق أعمالها.

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته الاجرائية

تمهيد

تناول هذا الفصـــل وصـــفاً للإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ هذا البحث من حيث المنهج المتبع في بحـث أثر فـاعليـة التـدقيق الـداخلي في تعزيز ادارة المخـاطر، ووصـــــــــف مجتمع وعينة البحث، ومصـادر جمع البيانات، وأداة البحث وخطوات بنائها، والأسـاليب الإحصـائية المســـتخدمة في تحليل البيانات، واختبار التوزيع الطبيعي، وأخيرًا قياس مدى صـــدق أداة البحث وثباتها.

3-1 منهج البحث

بناءً على طبيعة البحث ولتحقيق أهدافه تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج العلمية شيوعًا في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فهو يصف المشكلة موضوع الدراسة بدقة، من حيث خصائصها، وأبعادها، والعلاقات بين متغيراتها، مع تحليل شامل للبيانات والمعلومات المرتبطة بها، لفهم الأسباب والنتائج، واستخلاص استنتاجات تدعم تحقيق أهداف البحث.

ويُعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه المنهج الذي يعتمد على وصف الظاهرة المدروسة وتحليل البيانات المرتبطة بها بهدف فهم العلاقات بين المتغيرات واستخلاص استنتاجات علمية تسهم في تفسير الظاهرة واتخاذ قرارات مدروسة (سيكارن، 2010، 344).

وتم الاعتماد على المنهج الوصـــفي في مراجعة الأدبيات الخاصـــة بمتغيرات البحث والقراءة المتعمقة للمراجع والمصـادر ومن ثم تقديم الإطار النظري الفلسـفي بالاسـتناد إلى المراجع العلمية ذات العلاقة بمتغيرات البحث، كما تم اتباع المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها من المجتمع البحثي عن طريق الاستبانة، ومن ثم تحليل البيانات التي تم الحصـول عليها للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه.

3-2 مجتمع البحث

تأسس بنك اليمن والكويت عام 1977 بمشاركة مستثمرين من دولة الكويت، بقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (58) وتاريخ 22 سبتمبر من العام نفسه، وبدأ بمباشرة أعماله في 13 يناير 1979م، بصفته أول بنكٍ تجاريٍّ خاص في اليمن، عام 1988م عندما قرر المساهمون الكويتيون

بيع حصتهم وأسهمهم في رأسماله ليصبح البنك مملوكًا بالكامل لإدارة ومساهمين يمنيين. وكما كان بنك اليمن والكويت مبادراً في دخول القطاع المصرفي، كان البنك سباقاً في دخول مجال خدمات التأمين بتأسيس شركة أمان للتأمين في العام 1993 م، ومؤخراً كان أيضاً أول من أنشأ الفروع الإسلامي، لذلك تم اختياره كمجتمع للبحث كونه رائد في تقديم الخدمات المصرفية (https://www.yk-bank.com/ar/about/about-us/about-ykb).

ويتكون مجتمع البحث الحالي من جميع المسؤولين عن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الإدارة العامة والفروع (مدير التدقيق الداخلي، رئيس قسم التدقيق الداخلي، ضابط ، مدير إدارة المخاطر) في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء. وفيما يلي جدول (3-1) يوضح مجتمع البحث.

جدول (3-1): مجتمع البحث

الموظفين	عدد المجتمع
مدير التدقيق الداخلي	17
رئيس قسم التدقيق الداخلي	20
ضابط قسم التدقيق الداخلي	51
مدير إدارة المخاطر	13
المجموع	**101**

المصدر: (إدارة الموارد البشرية في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء، 2024 - 2025)

3-3 عينة البحث

تكونت عينة البحث من جميع العاملين في قسمي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الإدارة العامة والفروع (مدير التدقيق الداخلي، رئيس قسم التدقيق الداخلي، ضابط، مدير إدارة المخاطر) في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء والمحددين بعدد (101) فرداً، وقد تم استخدام طريقة الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة، وذلك لإمكانية الوصول إلى كافة الأفراد في مجتمع الدراسة.

3-4 مصادر جمع البيانات

أعتمد البحث على مصدرين أساسيين لجمع البيانات هما:

أ- المصادر الثانوية:

حيث تتمثل البيانات الثانوية في الدراسات السابقة، والدوريات، والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، التي تناولت المواضيع ذاتُ الصلة بموضوع الدارسة الحالية، الكتب المختلفة ذَاتُ الصلة بمتغيرات الدراسة المتمثلة بفاعلية التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، المؤتمرات العلمية ذاتُ الصلة بموضوع الدارسة الحالية، الإصداراتُ المهنية المتعلقة بالمعايير الدولية ذات الصلة، ومواقع الانترنت الموثوقة والمتمثلة بالمواقع الرسمية للجهات ذات العلاقة.

ب- **المصادر الأولية:** تم تصميم استبانة كأداة للبحث تضمنت متغيرات البحث بأبعادها المختلفة وفقًا لمقياس خماسي ليكرت، بالاستعانة بالدراسات السابقة، وتم تطويرها بما يتناسب مع البحث الحالي، للتعرف على أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر- دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء، وذلك للحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات وللإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه.

3-5 أداة البحث وخطوات بنائها

تُعد أداة البحث هي الوسيلة المنهجية التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف تحليلها واستخلاص النتائج التي تحقق أهداف البحث. وتُعد أداة البحث العنصر الأساسي لضمان الدقة والموضوعية في جمع البيانات، ويتم تصميمها بعناية لتتناسب معَ طبيعة الدراسة ونوع البيانات المطلوبة، سواءً كانت كمية أو نوعية مثل: (الاستبيان، المقابلة، الملاحظة).

وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لهذا البحث، حيث أنها: عبارة عن أداة بحثية مكتوبة تُستخدم لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة بطريقة منظمة، من خلال مجموعة من الأسئلة المصممة بعناية لقياس آرائهم أو موافقتهم أو خبراتهم حول موضوع محدد. يُعتبر الاستبيان أحد أكثر الأدوات شيوعًا في البحث العلمي، نظرًا لكفاءته في جمع كميات كبيرة من البيانات بشكل سريع ومنهجي، معَ إمكانية تحليلها إحصائيًا لتحقيق أهداف البحث.

كما تم تصميم وتطوير الاستبيان لتحديد فعالية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر–دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء. كما تم الاعتماد في بناء فقرات متغيرات البحث على مجموعة من الدراسات السابقة كما هي موضحة في جدول (3–2)، وقد تم بناء أداة البحث وفقًا للخطوات التالية:

- تتبع وفحص الأدب النظري السابق على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والاستفادة من النظريات والنماذج العلمية التي تناولت فعالية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر.
- الاطلاع ومراجعة الأدبيات العلمية المتخصصة والدراسات السابقة ذات الصلة.
- مراجعة وتحليل أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسات السابقة معَ تقييم طريقة تصميم هذه الأدوات ونقاط القوة ونقاط الضعف.
- تحديد أبعاد البحث ومتغيراته، بناءً على المراجعات السابقة وأهداف الدراسة.
- تصميم الاستبيان وصياغة أسئلته.
- عرض أداة الاستبيان على المشرف الأكاديمي والخبراء المتخصصين في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لمراجعتها ولاختبار صدقها.
- إجراء اختبار تجريبي، وبناءً على ملاحظات العينة التجريبية، سيتم إجراء تعديلات نهائية على الأداة إذا لزم ذلك.
- اعتماد النسخة النهائية وتوزيعها على العينة المستهدفة، لضمان جمع بيانات شاملة وموثوقة.

جدول(3–2): الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تطوير الاستبيان

المتغير	البحث
فعالية التدقيق الداخلي	الذيفاني، 2023؛ سلطان، 2023 دكسن، 2023
إدارة المخاطر	عقيبي، 2024؛ بوداود، 2023؛ بولفراخ ، 2023 ؛ خرشيش، 2022
	عبدالصمد، 2022 ؛ فقير، 2020؛ عمشة، 2018

وتكونت الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة والتي شملت: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المستوى الوظيفي، الخبرة).

الجزء الثاني: يتضمن البيانات الخاصة بمتغيرات البحث ويتكون من (27) مقسمة إلى محورين هما:

المحور الأول: يتناول الأسئلة الخاصة بالمتغير المستقل (فعالية التدقيق الداخلي) ويتكون من (11) موزعة على ثلاثة أبعاد.

المحور الثاني: ويتعلق بالأسئلة الخاصة بالمتغير التابع (إدارة المخاطر) ويتكون من (16) موزعة على أربعة أبعاد.

جدول (3-3) مكونات استمارة الاستبانة

المحاور	الأبعاد	عدد الفترات	الوزن النسبي
فعالية التدقيق الداخلي	تحقيق أهداف الرقابة الداخلية	4	%14.8
	تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر	4	%14.8
	استقلالية التدقيق الداخلي	3	%11.1
إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	4	%14.8
	تقييم المخاطر	4	%14.8
	الاستجابة للمخاطر	4	%14.8
	رقابة المخاطر	4	%14.8
الإجمالي		**27**	**%100**

3-6 مقياس أداة البحث:

اعتمدت الاستبانة في تحديد درجة الاستجابة على الفقرات على مقياس خماسي ليكرت (Five Likert Scale) المكون من خمس درجات، حيث أعطى الرقم (5) للبديل موافق بشدة، والرقم (4) للبديل موافق، والرقم (3) للبديل محايد، والرقم (2) للبديل غير موافق، والرقم (1) للبديل غير موافق بشدة.

3-7 نسبة استجابة عينة البحث:

جدول (3-4): توزيع استمارات الاستبانة

البيان	العدد	النسبة المئوية
مجتمع البحث	**101**	-

الاستمارات الموزعة	101	%100
الاستمارات المستردة	91	%90
الاستمارات غير المستردة	10	%10
الاستمارات غير الصالحة	9	%9
الاستمارات الصالحة للتحليل	**83**	**%82**

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبانة

3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

للإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

أولاً: اختبارات الصدق والثبات لأداة البحث

1. **اختبار معامل ارتباط بيرسون(Person's Correlation):** لاختبار الصدق البنائي وصدق الاتساق الداخلي.
2. **اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لمعرفة مدى ثبات أداة البحث ومدى مصداقية آراء العينة على مستوى المتغيرات الرئيسية وأبعادها الفرعية.

ثانياً: أساليب الإحصاء الوصفي:

1. **التكرارات Frequencies** والنسب المئوية لعرض توزيع عينة البحث وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.
2. **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري** لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في البحث ومدى انحراف استجابات العينة لكل عبارة من عبارات البحث ولكل محور من المحاور الرئيسة والأبعاد عن وسطها الحسابي وإثبات موافقة أو عدم موافقة العينة على الفقرات.

ثالثا: أساليب الإحصاء الاستدلالي:

1. **تحليل الانحدار الخطي البسيط: Simple Regression Analyses** لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (لاختبار الفرضية الرئيسة).
2. **تحليل الانحدار الخطي المتعدد: Multi Regression Analyses** لمعرفة أثر أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع (لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة).

3-9 اختبار الصدق والثبات لأداة البحث

9-3-1 اختبار صدق أداة البحث

1- الصدق الظاهري: للتأكد من صدق الاستبانة ظاهريًا ثم عرض الاستبانة في صورتها الأولية – بعد بنائها – على مجموعة من الخبراء والمتخصصين وعددهم (5) محكمين بهدف التأكد من صلاحية الاستبانة للتطبيق والتوزيع، ملاءمة صياغة المفردات لعينة البحث، إجرائية العبارات التي صيغت بها الفقرات، السلامة اللغوية والدقة العلمية، وإضافة أو حذف أي من الفقرات التي يراها المحكمون.

وقد اعتمد الطلبة في تقديرهم لصدق استبانة البحث على صدق المحكمين الذي يعتمد على الصدق الظاهري للاستبانة، حيث يقصد به المظهر العام للاستبانة من حيث نوع المفردات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها ودقتها، ودرجة ما تتمتع به من موضوعية.

2- صدق المحتوى (الاتساق الداخلي)

للتأكد من عدم وجود فقرات في أداة البحث يمكن أن تؤثر على النتائج ثم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (R) بين كل فقرة والبعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وعلى مستوى جميع فقرات الاستبانة، فعندما تكون درجة الارتباط موجبة وعالية فيعني ذلك أن الفقرة ملائمة وتدعم القدرة التفسيرية لنتائج البعد أو المحور الذي تنتمي إليه، حيث تعد الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن (0.25) متدنية ويفضل حذفها، ويمكن توضيح نتيجة هذا الاختبار فيما يأتي:

- **نتائج صدق المحتوى (الاتساق الداخلي) للمتغير المستقل فاعلية التدقيق الداخلي**

جدول(3-5): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المتغير المستقل فاعلية التدقيق الداخلي

البعد الأول: أهداف الرقابة الداخلية

الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
IC 1	.431**	.000
IC 2	.452**	.000
IC 3	.564**	.000
IC 4	.531**	.000

البعد الثاني: الأهداف المتعلقة بالمخاطر		
الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
R 1	.551**	.000
R 2	.537**	.000
R 3	.465**	.000
R 4	.582**	.000
البعد الثالث: الاستقلالية		
الفقرة	**معامل ارتباط**	**مستوى الدلالة**
IN 1	.653**	.000
IN 2	.754**	.000
IN 3	.638**	.000

(**) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.01$)

يوضـح الجدول أعلاه أن جميع فقرات المتغير المسـتقل فاعلية التدقيق الداخلي كانت مرتبطة بأبعادها بدرجة ارتباط موجبة عند مســـتوى معنوية (.01)، ودرجة الارتباط تتراوح بين 431. و 754.، ما يشـير إلى عدم وجود فقرات يمكنها إضـعاف الاتسـاق الداخلي لهذه الأبعاد، وهذا يشـير إلى مؤشـــرات (اتســـاق داخلي) صـــدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في نتائج البحث الحالية، وبذلك تعد جميع أبعاد وفقرات المتغير المستقل صادقة لما وضعت من أجله.

- **نتائج الاتساق الداخلي للمتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر:**

جدول (3-6): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر

البعد الأول: تحديد المخاطر		
الفقرة	**معامل ارتباط**	**مستوى الدلالة**
RI 1	.547**	.000
RI 2	.543**	.000
RI 3	.452**	.000
RI 4	.532**	.000
البعد الثاني: تقييم المخاطر		
الفقرة	**معامل ارتباط**	**مستوى الدلالة**
RA 1	.638**	.000
RA 2	.537**	.000
RA 3	.632**	.000
RA 4	.535**	.000
البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر		

الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
RR 1	.633**	.000
RR 2	.437**	.000
RR 3	.572**	.000
RR 4	.531**	.000
البعد الرابع: مراقبة المخاطر		
الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
RC 1	.764**	.000
RC 2	.564**	.000
RC 3	.659**	.000
RC 4	.541**	.000

(**) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.01$)

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات المتغير التابع تعزيز إدارة جاءت مرتبطة بأبعادها بدرجة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى (.01)، ودرجة الارتباط تراوحت بين 437. و 764. ، ما يظهر عدم وجود فقرات يمكنها إضعاف الاتساق الداخلي ومصداقية هذه الأبعاد، وهذا يشير إلى معدلات صدق مرتفعة يمكن الوثوق بها في نتائج البحث الحالية، وبذلك تعتبر جميع أبعاد وفقرات المتغير التابع صادقة لما وضعت لقياسه.

3- الصدق البنائي:

يُعد الصدق البنائي واحدًا من مقاييس صدق أداة البحث الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مقدار ارتباط كل بعد من أبعاد البحث بالدرجة الكلية لفقرات المحور، وقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتحقق من ذلك والنتائج موضحة كما يأتي:

- **الصدق البنائي للمتغير المستقل فاعلية التدقيق الداخلي**

جدول (3-7) معامل الارتباط بين أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي والدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الأبعاد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	أهداف الرقابة الداخلية	.548**	.000
2	الأهداف المتعلقة بالمخاطر	.685**	.000
3	استقلالية التدقيق الداخلي	.634**	.000

(**) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (p.≤ 0.01)

يتبين من الجدول السابق أن جميع أبعاد المتغير المستقل والمتمثل بفاعلية التدقيق الداخلي جاءت مرتبطة بمحورها بدرجات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا يظهر مدى ارتباط كل بعد من أبعاد محور فاعلية التدقيق الداخلي بالدرجة الكلية لجميع فقرات المحور، ما يشير إلى عدم وجود أبعاد يمكنها إضعاف المصداقية لأبعاد فاعلية التدقيق الداخلي، وبذلك تعد جميع أبعاد المتغير المستقل صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق البنائي للمتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر**

جدول (3-8) معامل الارتباط بين أبعاد المتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر والدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الأبعاد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تحديد المخاطر	.641**	.000
2	تقييم المخاطر	.844**	.000
3	الاستجابة للمخاطر	.807**	.000
4	مراقبة المخاطر	.839**	.000

(**) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (p.≤ 0.01)

يتبين من الجدول أعلاه أن جميع أبعاد المتغير التابع تعزيز ادارة المخاطر جاءت مرتبطة بمتغيراتها بدرجات ارتباط موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (01.)، وهذا يبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد محور تعزيز ادارة المخاطر بالدرجة الكلية لجميع فقرات المحور، مما يشير إلى عدم وجود أبعاد يمكنها إضعاف المصداقية لأبعاد تعزيز ادارة المخاطر، وبذلك تعد جميع أبعاد المتغير التابع صادقة لما وضعت لقياسه.

9-3-2 اختبار ثبات الأداة

لمعرفة درجة ثبات متغيرات الاستبانة ومصداقية إجابات عينة البحث على فقرات الاستبانة ثم إجراء اختبار كرونباخ (ألفا) – (Cronbach's alpha)، وذلك لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (3-9) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأداة البحث (Cronbach's alpha)

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha

فاعلية التدقيق الداخلي:		
• أهداف الرقابة الداخلية	4	.723
• الأهداف المتعلقة بالمخاطر	4	.763
• استقلالية التدقيق الداخلي	3	.794
إجمالي فاعلية التدقيق الداخلي	**11**	**.801**
تعزيز إدارة المخاطر:		
• تحديد المخاطر	4	.803
• تقييم المخاطر	4	.784
• الاستجابة للمخاطر	4	.837
• مراقبة المخاطر	4	.841
إجمالي تعزيز إدارة المخاطر	**16**	**.886**
الاستبيان بشكل عام	**27**	**.893**

يتضـــح من الجدول الســـابق أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشـــكل عام بلغت (.893) وهذا يعني أنها جاءت بنســـبة ثبات مرتفعة جداً، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناســـبة وفاعلة لهذا البحث، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع البحث بدرجة كبيرة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

تمهيد

تناول هذا الفصل عرض لخصائص عينة البحث وتحليل نتائج الاستبانة تحليلًا إحصائيًا حيث تم تحليل متغيرات وأبعاد البحث وصـــفيًا، وتحليليًا كما تم عرض التفســـيرات المتعلقة بالنتائج، واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (SPSS)، وتم في هذا الفصل التأكد من أن تساؤلات البحث أجيبت وأهداف البحث تحققت.

4-1 خصائص عينة البحث

الهدف من عرض خصـــائص العينة للبحث هو معرفة مدى تمثيل إجابات الوحدات المبحوثة لمجتمع البحث ومن ثم تقديم إحصـــاءات وصـــفية للمتغيرات الديمغرافية، حيث احتوت أداة البحث على الخصـــائص التالية (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والتخصـــص، والمســـتوى الوظيفي، وعدد سنوات الخدمـــــــة)، وقد تم إيجاد التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، للمتغيرات الديمغرافية على النحو الآتي:

1. متغير النوع

جدول (4-1) خصائص عينة البحث حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة %
الذكور	54	65.1%
الإناث	29	34.9%
الإجمالي	**83**	**% 100**

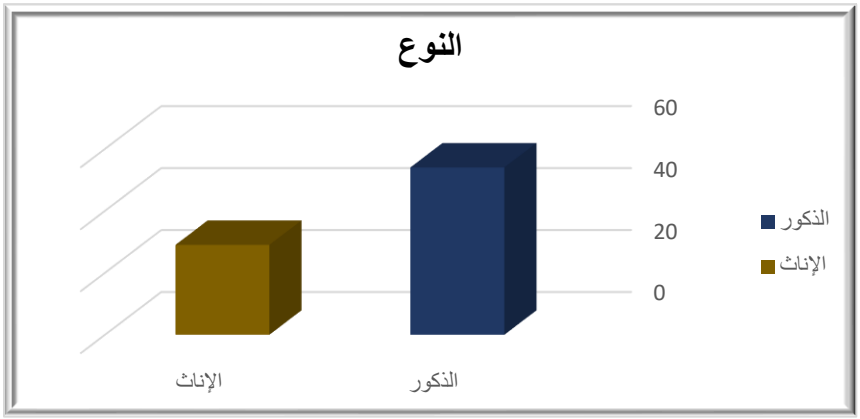

شكل (4-1) خصائص عينة البحث حسب متغير النوع

يتضـــح من الجدول (4-1) والشـــكل البياني (4-1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور وذلك بنسبة (65.1%) ، في حين أن نسبة العينة من الإناث كانت (34.9%).

2. متغير العمر:

جدول (4-2) خصائص عينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة%
اقل من 30 سنة	12	%14.5
من 31-40 سنة	24	%28.9
من41_50 سنة	33	%39.8
51 سنة فأكثر	14	%16.8
الإجمالي	**83**	**% 100.0**

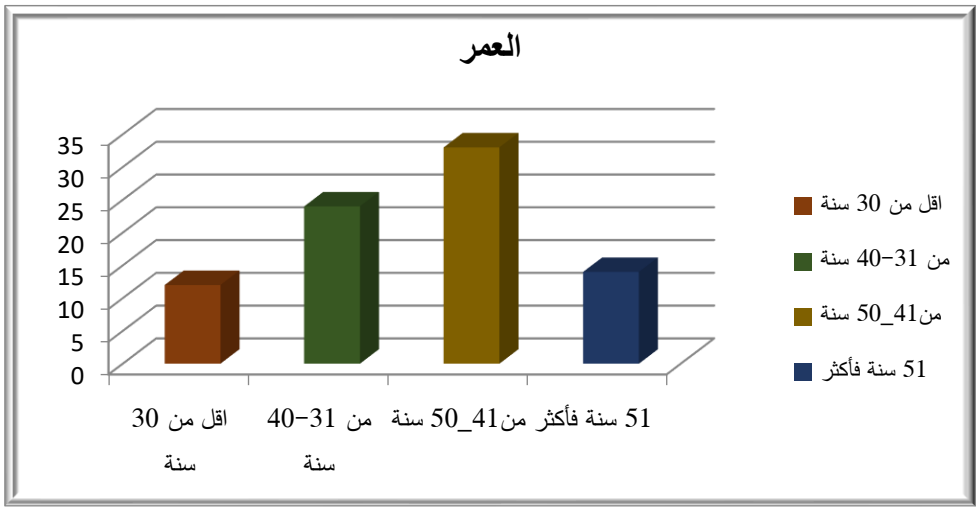

شكل (4-2) خصائص عينة البحث حسب متغير العمر

يتبين من الجدول (4-2) والشكل (4-2) أن ما نسبته (39.8%) من إجمالي عينة البحث هم من الفئة العمرية (41-50 سنة)، ويليهم الفئة العمرية (من 31 إلى أقل من 40 سنة) بنسبة (28.9%)، كما تشكل الفئة العمرية (51 سنة فأكثر) ما نسبته (16.8%)، في حين أن الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) جاءت بنسبة (14.5%).

3. متغير المؤهل العلمي

جدول (4-3) خصائص عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	64	%77.1
ماجستير	13	%15.7
دكتوراه	6	%7.2
الإجمالي	**83**	**% 100.0**

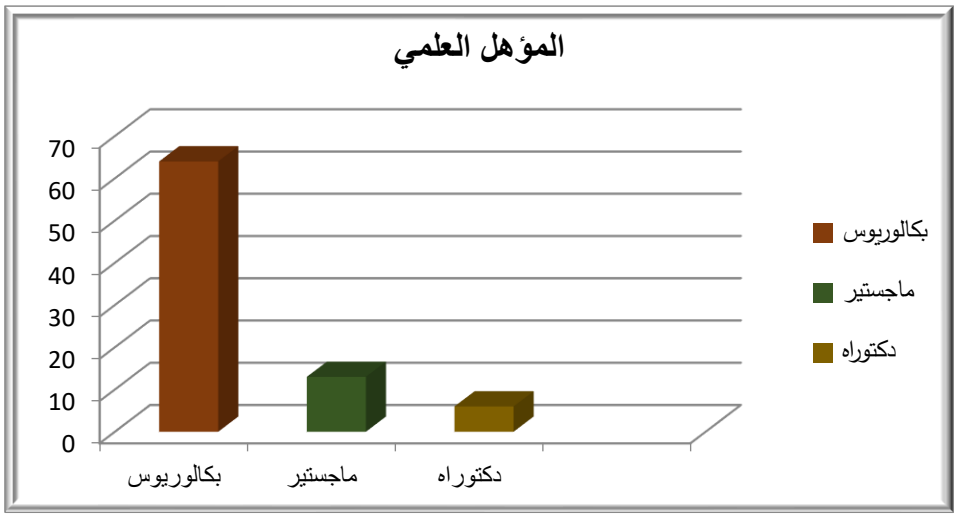

شكل (4-3) خصائص عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول (4-3) والشكل البياني (4-3) السابقين، أن أغلب العاملين في بنك اليمن والكويت هم من حملة المؤهل العلمي بكالوريوس حيث جاء بنســـبة (77.1%)، يليهم فئة حاملي مؤهل ماجستير بنسبة (15.7%)، بينما كان العاملون من حملة مؤهل الدكتوراه (7.2%).

ومن هذه البيانات يتضح أن مؤهلي (بكالوريوس، ماجستير) يستحوذ على (92.8%) من إجمالي العاملين في بنك اليمن والكويت، وهذا يعطي مؤشرًا على أن عينة البحث مؤهلة بدرجة تجعلها مدركة للقضايا محل البحث، وأن هذه النتيجة تزيد من إيجابية نتائج البحث.

4. متغير التخصص

جدول (4-4) خصائص عينة البحث حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	33	%39.8
علوم مالية ومصرفية	17	%20.5
إدارة اعمال	30	%36.1
اقتصاد	3	%3.6
الإجمالي	**83**	**% 100.0**

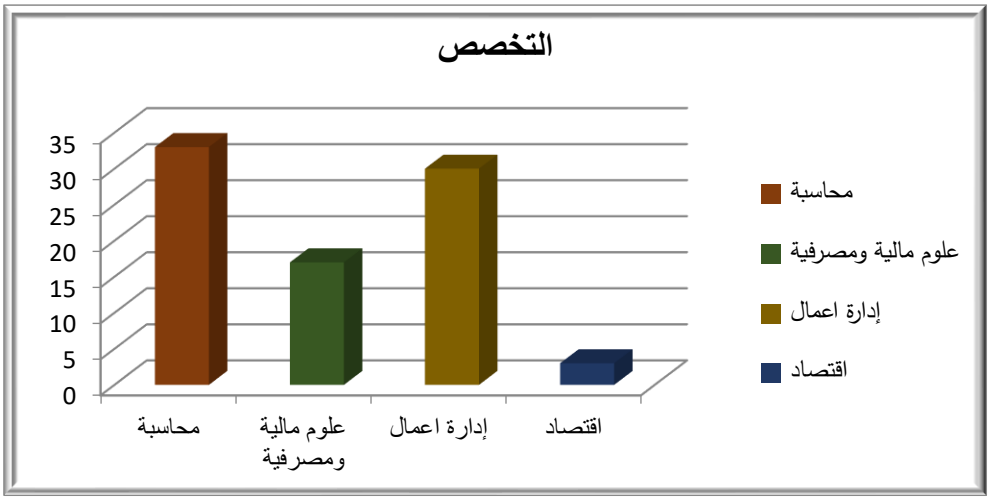

شكل (4-4) خصائص عينة البحث حسب متغير التخصص

يتبين من الجدول (4-4) والشكل البياني (4-4) أن غالبية أفراد عينة البحث هم من تخصص المحاسبة، حيث جاء بنسبة (39.8%)، يليها تخصص إدارة الاعمال بنسبة (36.1%)، ثم العلوم المالية والمصرفية بنسبة مئوية بلغت (20.5%)، وأخيرًا الاقتصاد بنسبة (3.6%)، ومن هذه النتيجة يتضح أن غالبية التخصصات لها علاقة بتسيير العمل والتعامل مع الوظيفية بشكل متقف في البنك، مما يعطي نتائج إيجابية وصادقة للبحث.

5. متغير المستوى الوظيفي

جدول (4-5) خصائص عينة البحث حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير التدقيق الداخلي	11	%13.3
رئيس قسم التدقيق الداخلي	16	%19.3
ضابط قسم التدقيق الداخلي	47	%56.6
مدير إدارة المخاطر	9	%10.8
الإجمالي	**83**	**% 100.0**

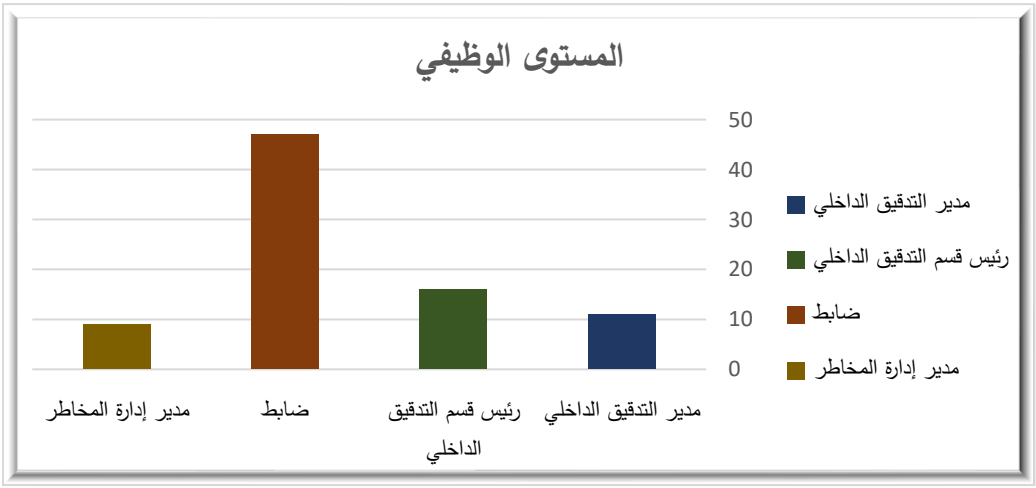

شكل (4-5) خصائص عينة البحث حسب متغير المستوى الوظيفي

يتبين من الجدول (4-5) والشكل البياني (4-5) أن نسبة (56.6%) من العاملين في بنك اليمن والكويت بصنعاء هم من فئة (ضباط قسم التدقيق الداخلي)، فيما كانت نسبة العاملين من فئة (رئيس قسم التدقيق الداخلي) (16%) ، وكما نسبة فئة (مدير التدقيق الداخلي) (13.3%)، وأخيراً فئة (مدير إدارة المخاطر) (10.8%).

6. متغير عدد سنوات الخدمة

جدول (4-6) خصائص عينة البحث حسب متغير عدد سنوات الخدمـــة

سنوات الخدمـــة	التكرار	النسبة %
5 سنوات فأقل	12	%14.5
من 6-10 سنوات	23	%27.7
من 11-15 سنة	36	%43.4
من 16 سنة فأكثر	12	%14.5
الإجمالي	**83**	**100.0**

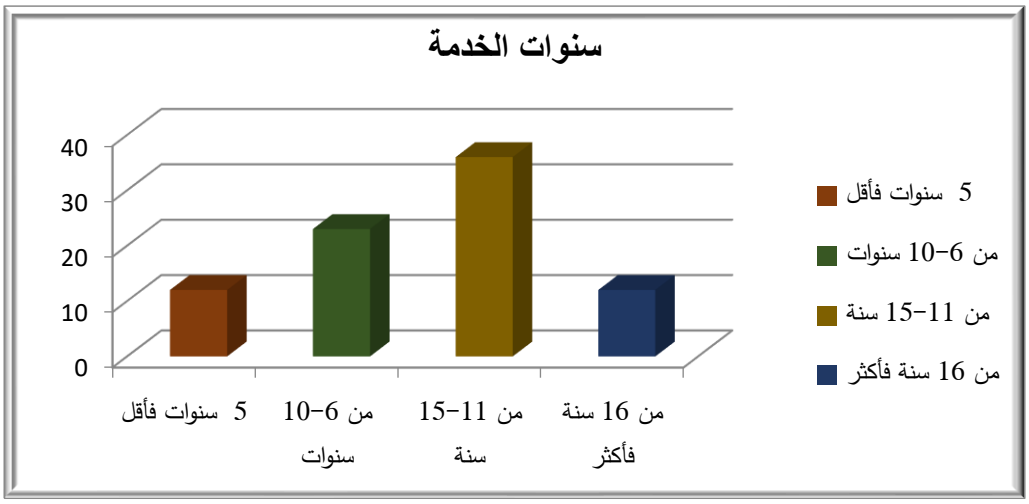

شكل (4-6) خصائص عينة البحث حسب متغير عدد سنوات الخدمة

يتبين من الجدول (4-6) والشكل البياني (4-6)، أن (43.4%) من العاملين في بنك اليمن والكويت سنوات خدمتهم من 11-15 سنة، ونسبة (27.7%) من العاملين خدمتهم تتراوح بين 6-10 سنوات، يليها بنسبة (14.5%) من العاملين سنوات خدمتهم في الفئتين من 5 سنوات فأقل ، ومن 16 سنة فأكثر.

ومن هذه النتائج يتضـــح أن هناك تنوع في خبرات أفراد العينة، مما يؤكد أن لدى مجتمع الدراسة المستهدف الخبرة والمعرفة الكافية بموضوع البحث، كما لديهم القدرة العالية على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة تجاه موضوع البحث.

4-2 التحليل الوصفي للنتائج حسب فقرات الاستبانة

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة، ولتحقيق ذلك تم استخدام الاستبانة من خلال وضع فقرات واضحة على مقياس ليكرت الخماسي (غير موافق بشدة، وغير موافق، ومحايد، وموافق، وموافق بشدة)، وبعد التحليل تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإثبات موافقة أو عدم موافقة العينة على الفقرات والمحاور، وبناءً علَى ما سبق إن الجدول رقم (4-7) يبين توزيع درجات مقاييس المتغيرات المتوسطات الحسابية.

جدول (4-7) توزيع مقاييس المتغيرات حسب المتوسطات الحسابية

إذا كان المتوسط	إذا كانت النسبة (درجة الموافقة)	اللفظي التقدير
من 1 إلى أقل من 1.8	أقل من 36%	غير موافق بشدة
من 1.8 وأقل من 2.6	من 36% وأقل من52%	غير موافق
من 2.6 وأقل من 3.4	من 52% وأقل من68%	محايد
من 3.4 وأقل من 4.2	من 68% وأقل من 84%	موافق
من 4.2 حتى 5	من 84% حتى 100%	موافق بشدة

أما فيما يتعلق بمقياس التشتت الأهم (الانحراف المعياري) فإن قيمته تعبر عن مدى تشتت إجابات العينة حول المتوسط الحسابي، فإذا اقتربت قيمة الانحراف المعياري من (صفر) فهذا يعني أن تشتت إجابات العينة حول المتوسط بسيط جداً، وكلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري واقتربت من نصف المتوسط فهذا يدل على تشتت كبير في إجابات العينة عن متوسط إجابتهم.

4-2-1 التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل (فاعلية التدقيق الداخلي)

لمعرفة مستوى فاعلية التدقيق الداخلي بأبعادها (أهداف الرقابة الداخلية، الأهداف المتعلقة بالمخاطر، والاستقلالية) في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة البحث، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4-8) التالي:

جدول (4-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير فاعلية التدقيق الداخلي

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوفر	الرتبة
1	أهداف الرقابة الداخلية	**4.16**	**0.876**	مرتفع	2
2	الأهداف المتعلقة بالمخاطر	**3.91**	**0.953**	مرتفع	3
3	الاستقلالية	**4.19**	**0.763**	مرتفع	1
متوسط فاعلية التدقيق الداخلي		**4.09**	**0.765**	**مرتفع**	

يتضـح من الجدول (4–8) أعلاه أن مسـتوى فاعلية التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء كان متوسـطًا حسـب تقديرات عينة البحث، فقد جاء بمتوسـط حسـابي (4.09)، وبانحراف معياري بلغ (0.765).

كما يتضـــح من الجدول (4–8) أن جميع أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي متوفرة بمســـتويات متفاوتة، فقد جاء بعد (الاستقلالية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19)، وبانحراف معياري (0.763)، وفي المرتبة الثانية بعد (أهداف الرقابة الداخلية) بمتوسـط حسـابي (4.16)، وانحراف معياري (0.876)، كما جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد (الأهداف المتعلقة بالمخاطر) بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.953).

ولمعرفة مســـتوى تحقق فاعلية التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـــمة صنعاء من وجهة نظر العاملين في البنك بحسب فقرات كل بعد من أبعادها نوضح ذلك كما يأتي:

البُعد الأول: أهداف الرقابة الداخلية

يوضـح جداول رقم (4–9) النتائج الإحصـائية لآراء المسـتجيبين حول فقرات البُعد الأول من الاسـتبانة والمتعلقة بأهداف الرقابة الداخلية. حيث تم اسـتخراج المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية والنســـب المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4–9) التالي:

جدول (4-9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد أهداف الرقابة الداخلية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من موثوقية المعلومات المالية.	4.03	0.932	موافق	4
2	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من فعالية العمليات والبرامج التشغيلية.	4.21	0.743	موافق شدة	2
3	يقدم التدقيق الداخلي في البنك تأكيدات عن مدى الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات.	4.18	0.785	موافق	3
4	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من فعالية أنظمة الرقابة لحماية أصول البنك.	4.22	0.725	موافق شدة	1
	متوسط بُعد أهداف الرقابة الداخلية	**4.16**	**0.876**	**موافق**	

يشير الجدول (4–9) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد" أهداف الرقابة الداخلية"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (4.03 – 4.22) بمتوسط كلي مقداره (4.16) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.876) على مقياس خماسي ليكرت الذي يشير إلى المستوى "العالي" لإجابات عينة البحث على فقرات الاستبيان المتعلقة بأهداف الرقابة الداخلية ، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الرابعة التي تنص على (يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من فعالية أنظمة الرقابة لحماية أصول البنك) بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وانحراف معياري بلغ (0.725) فيما حصلت الفقرة الأولى والتي تنص على (يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من موثوقية المعلومات المالية) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (4.03) بانحراف معياري بلغ (0.932) .

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مستوى توافر أهداف الرقابة الداخلية وفق رأي العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا، ما يعني أن البنك محل الدراسة يوفر ضمان معقول بأن المعلومات موثوقة ودقيقة وفي الوقت المناسب، والامتثال للقوانين واللوائح والعقود والسياسات والإجراءات المعمول بها.

البُعد الثاني: الأهداف المتعلقة بالمخاطر

يوضح جداول رقم (4–10) النتائج الإحصائية لآراء المستجيبين حول فقرات البُعد الثاني من الاستبانة والمتعلقة بالأهداف المتعلقة بالمخاطر. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4–10) التالي:

جدول (4-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الأهداف المتعلقة بالمخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يقدم التدقيق الداخلي في البنك تأكيدات عن فعالية عمليات إدارة المخاطر.	3.98	0.723	موافق	3
2	يعكس مهام التدقيق الداخلي في البنك نتائج تقييم المخاطر.	4.03	0.813	موافق	2
3	يقوم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من التزام إدارة البنك بالمخاطر في الحدود المقبولة.	3.58	0.956	موافق	4

4	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من توصيل المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر في الوقت المناسب.	4.06	0.755	موافق	1
	متوسط بُعد الأهداف المتعلقة بالمخاطر	**3.91**	**0.953**	**موافق**	

يشير الجدول (4–10) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد "الأهداف المتعلقة بالمخاطر"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.58 – 4.06) بمتوسط كلي مقداره (3.91) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.953) على مقياس خماسي ليكرت، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الرابعة التي تنص على (يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من توصيل المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر في الوقت المناسب) بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وانحراف معياري بلغ (0.755) فيما حصلت الفقرة الثالثة والتي تنص على (يقوم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من التزام إدارة البنك بالمخاطر في الحدود المقبولة) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.58) بانحراف معياري بلغ (0.956).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مستوى تحقق الأهداف المتعلقة بالمخاطر وفق رأي العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا، ما يعني أن عمليات إدارة المخاطر البنك محل الدراسة والتي تقوم بها الادارة داخل البنك تعمل بالشكل المتوقع أو المخطط له، كما يتأكد البنك من مدى كفاية وفعالية ردود الأفعال والاستجابات التي قامت بها الادارة لمواجهة المخاطر، وأنه قد تم إدارتها وتخفيضها إلى المستوى المقبول.

البُعد الثالث: استقلالية التدقيق الداخلي

يوضح جداول رقم (4–11) النتائج الإحصائية لآراء المستجيبين حول فقرات البُعد الثالث من الاستبانة والمتعلقة بالاستقلالية. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4–11) التالي:

جدول (4-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد استقلالية التدقيق الداخلي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يتبع التدقيق الداخلي في البنك في مستواه التنظيمي مجلس الإدارة.	3.95	0.814	موافق	3

2	يمتلك التدقيق الداخلي في البنك ميثاقاً رسمياً للتدقيق الداخلي.	4.25	0.631	موافق بشدة	2
3	لدى التدقيق الداخلي في البنك لائحة تحدد الغرض والسلطة والمسؤولية.	4.36	0.597	موافق بشدة	1
	متوسط بُعد استقلالية التدقيق الداخلي	**4.19**	**0.763**	**موافق**	

يشير الجدول (4-11) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد" استقلالية التدقيق الداخلي "، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.95 – 4.36) بمتوسط كلي مقداره (4.19) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.763) على مقياس خماسي ليكرت، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الثالثة التي تنص على (لدى التدقيق الداخلي في البنك لائحة تحدد الغرض والسلطة والمسؤولية) بمتوسط حسابي بلغ (4.36) وانحراف معياري بلغ (0.597) فيما حصلت الفقرة الأولى والتي تنص على (يتبع التدقيق الداخلي في البنك في مستواه التنظيمي مجلس الإدارة) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.95) بانحراف معياري بلغ (0.814).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مستوى تحقق بُعد استقلالية التدقيق الداخلي وفق رأي العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا، ما يعني أن قسم التدقيق الداخلي في البنك لديه إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود الى الإدارة العليا، كما أن لديه القدرة على الإبلاغ عن النتائج دون التأثر بالأقسام التي تم تدقيق أعمالها.

بعد الانتهاء من التحليل الوصفي للمتغير المستقل اتضح أن مستوى تحقق فاعلية التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت بصنعاء بأبعاده (أهداف الرقابة الداخلية، الأهداف المتعلقة بالمخاطر، استقلالية التدقيق الداخلي) كان مرتفعًا بحسب وجهة نظر المستجيبين.

4-2-2 التحليل الوصفي لأبعاد المتغير التابع: تعزيز إدارة المخاطر

لمعرفة مستوى تعزيز إدارة المخاطر لبنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء بأبعاده المتمثلة في (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، ورقابة المخاطر) حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة البحث، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4-12) التالي:

جدول (4-12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تعزيز إدارة المخاطر

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوفر	الرتبة
1	تحديد المخاطر	**3.92**	**0.853**	مرتفع	3
2	تقييم المخاطر	**4.01**	**0.774**	مرتفع	2
3	الاستجابة للمخاطر	**3.68**	**0.843**	مرتفع	4
4	رقابة المخاطر	**4.02**	**0.863**	مرتفع	1
	متوسط تعزيز إدارة المخاطر	**3.91**	**0.877**	**مرتفع**	

يتضـــح من الجدول (4–12) أن مســـتوى تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا إلى حد ما حسب تقديرات العاملين في البنك، فقد جاء بمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (0.877).

كما يتضـــح من الجدول (4–12) أن أبعاد تعزيز إدارة المخاطر حصـــلت على درجات متفاوتة، حيث جاء بعد (رقابة المخاطر) في المرتبة الأولى بمتوســـط (4.02) وانحراف معياري (0.863)، وجاء في المرتبة الثانية بعد (تقييم المخاطر) بمتوسط حسابي (4.01)، وبلغ الانحراف المعياري (0.774)، كما جاء في المرتبة الثالثة بعد (تحديد المخاطر) بمتوسـط حسـابي (3.92) وانحراف معياري (0.853)، وأخيرًا جاء في المرتبة الرابعة مجال (الاسـتجابة للمخاطر) بمتوسـط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.843).

ولمعرفة مستوى تعزيز إدارة المخاطر، بحسب فقرات كل بعد من أبعاده سوف نوضح ذلك فيما يأتي:

البعد الأول: تحديد المخاطر

يوضح جداول رقم (4–13) النتائج الإحصائية لآراء المستجيبين حول فقرات البُعد الأول من المتعلق بتحديد المخاطر. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4–13) التالي:

جدول (4-13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تحديد المخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يتوفر لدى البنك كادر متخصص لتحديد المخاطر التي من الممكن أن توجه أنشطته المختلفة.	4.03	0.843	موافق	2
2	يعمل البنك على تصنيف المخاطر إلى فئات.	4.06	0.820	موافق	1
3	يسعى البنك إلى تحديد مصادر المخاطر المحتملة.	3.73	0.911	موافق	4
4	يمتلك البنك القدرة على التنبؤ بالمخاطر المحتمل حدوثها من خلال الوسائل المناسبة.	3.88	0.867	موافق	3
	متوسط بعد تحديد المخاطر	**3.92**	**0.853**	موافق	

يشير الجدول (4-13) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد " تحديد المخاطر"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.73 – 4.06) بمتوسط كلي مقداره (3.92) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.853) على مقياس خماسي ليكرت، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الثانية التي تنص على (يعمل البنك على تصنيف المخاطر إلى فئات) بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وانحراف معياري بلغ (0.820) فيما حصلت الفقرة الثالث والتي تنص على (يسعى البنك إلى تحديد مصادر المخاطر المحتملة) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.73) بانحراف معياري بلغ (0.911).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مستوى تحقق بُعد تحديد المخاطر وفق رأي العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا، ما يعني أن قسم إدارة المخاطر يعمل على تحديد المخاطر الممكن التعرض لها، كون هذه الخطوة تُعد مهمة كونها تمكن الإدارة من وضع خطة عمل من خلالها تكون الآثار السلبية المحتملة للمخاطر أقل.

البعد الثاني: تقييم المخاطر

يوضح جداول رقم (4-14) النتائج الإحصائية لآراء المستجيبين حول فقرات البُعد الثاني من المتعلق بتقييم المخاطر. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4-14) التالي:

جدول (4-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تقييم المخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يتوفر لدى البنك كادر متخصص لتقييم المخاطر من حيث درجة احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها على أعمال البنك.	4.15	0.741	موافق	1
2	يحدد البنك الخسائر المحتملة عند حدوث المخاطر.	4.09	0.708	موافق	2
3	يحدد البنك نسبة تكرار حدوث المخاطر.	3.84	0.794	موافق	3
4	تساعد عملية تقييم المخاطر المشروع على اتخاذ القرار المناسب حول الإجراءات الواجب اتخاذها تجاه هذه المخاطر.	3.96	0.843	موافق	4
	متوسط بعد تقييم المخاطر	**4.01**	**0.774**	**موافق**	

يشير الجدول (4-14) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد " تقييم المخاطر"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.84 – 4.15) بمتوسط كلي مقداره (4.01) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.774) على مقياس خماسي ليكرت، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الأولى التي تنص على (يتوفر لدى البنك كادر متخصص لتقييم المخاطر من حيث درجة احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها على أعمال البنك) بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وانحراف معياري بلغ (0.741) فيما حصلت الفقرة الرابعة والتي تنص على (تساعد عملية تقييم المخاطر المشروع على اتخاذ القرار المناسب حول الإجراءات الواجب اتخاذها تجاه هذه المخاطر) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.96) بانحراف معياري بلغ (0.843).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مستوى تحقق بُعد تقييم المخاطر وفق رأي العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا، ما يعني أن قسم إدارة المخاطر يعتبر عملية تقييم المخاطر جزء أساسي من استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، تهدف إلى اتخاذ تدابير وقائيّة للقضاء على المخاطر المحتملة أو التقليل منه.

البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر

يوضح جداول رقم (4-15) النتائج الإحصائية لآراء المستجيبين حول فقرات البُعد الثالث من المتعلق بالاستجابة للمخاطر. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب

المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4–15) التالي:

جدول (4-15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الاستجابة للمخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يعمل البنك على طبيعة المخاطر في تحديد طرق الاستجابة المناسبة لها.	3.88	0.734	موافق	1
2	يعمل البنك على مصادر المخاطر في تحديد طرق الاستجابة المناسبة لها.	3.62	0.951	موافق	3
3	يعطي البنك الأولوية في التعامل مع المخاطر المهمة والتي يسبب حدوثها خسائر كبيرة.	3.46	0.868	موافق	4
4	يتوفر في البنك فريق عمل متخصص لدراسة المخاطر وفهمها وتحديد طرق الاستجابة المناسبة لها.	**3.77**	**0.880**	موافق	2
	متوسط بعد الاستجابة للمخاطر	**3.68**	**0.843**	**موافق**	

يشير الجدول (4–14) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد" الاستجابة للمخاطر"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.88 – 3.46) بمتوسط كلي مقداره (3.68) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.843) على مقياس خماسي ليكرت، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الأولى التي تنص على (يعمل البنك على طبيعة المخاطر في تحديد طرق الاستجابة المناسبة لها) بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري بلغ (0.734) فيما حصلت الفقرة الثالثة والتي تنص على (يعطي البنك الأولوية في التعامل مع المخاطر المهمة والتي يسبب حدوثها خسائر كبيرة) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.46) بانحراف معياري بلغ (0.868).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مستوى تحقق بُعد الاستجابة للمخاطر وفق رأي العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا، ما يعني أن قسم إدارة المخاطر لديه خطة عمل يتم اتخاذها من أجل التعامل مع خطر معين أو مجموعة من المخاطر.

البعد الرابع: رقابة المخاطر:

يوضح جداول رقم (4–16) النتائج الإحصائية لآراء المستجيبين حول فقرات البُعد الرابع من المتعلق بالرقابة على المخاطر. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، كما بلغت عدد فقرات هذا البُعد (4) فقرة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (4–16) التالي:

جدول (4-16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد رقابة المخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	الرتبة
1	يعمل البنك على مراقبة أي مخاطر جديدة ممكن أن يتعرض لها.	4.11	0.826	موافق	2
2	يتم توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح بين أعضاء فريق عمل إدارة المخاطر لمراقبة المخاطر.	3.87	0.945	موافق	3
3	يعمل البنك على ملاحظة التغييرات في البيئة المحيطة.	3.85	0.812	موافق	4
4	يعمل البنك على القيام بمراجعات مستمرة لعملية إدارة المخاطر وتقييم أدائها بشكل دوري.	4.25	0.631	موافق بشدة	1
	متوسط بعد رقابة المخاطر	**4.02**	**0.863**	**موافق**	

يشير الجدول (4–15) السابق إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببعد" رقابة المخاطر"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (4.25 – 3.85) بمتوسط كلي مقداره (4.02) وانحراف معياري كلي للمحور مقداره (0.863) على مقياس خماسي ليكرت، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الرابعة التي تنص على (يعمل البنك على طبيعة المخاطر في تحديد طرق الاستجابة المناسبة لها) بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري بلغ (0.631) فيما حصلت الفقرة الثالثة والتي تنص على (يعمل البنك على القيام بمراجعات مستمرة لعملية إدارة المخاطر وتقييم أدائها بشكل دوري) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.85) بانحراف معياري بلغ (0.812).

بعد الانتهاء من التحليل الوصفي للمتغير التابع اتضح أن مستوى تعزيز إدارة المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر)، وفق وجهة نظر المستجيبين من العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا.

4-3 الإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فرضياتها

للإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فرضياتها تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Analysis، وتم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة، وقد تم ذلك كما يأتي:

4-3-1 اختبار فرضيات البحث

تنص هذه الفرضية على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر – بحث حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.**

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار الانحدار وتفسير التباين بين فاعلية التدقيق الداخلي وتعزيز إدارة المخاطر.

جدول (4-17) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
.639	.556	321.754	.000	.770	14.432	.000

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-17) ، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر – بحث حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة، فمعامل التحديد R^2 يوضح بأن فاعلية التدقيق الداخلي بشكل عام تفسر ما نسبته (0.556) من التغيرات الحاصلة في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت، ما يشير إلى أن (55.6%) من مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في بنك اليمن والكويت ناتج عن فاعلية التدقيق الداخلي، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت(0.770)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للبحث ستؤدي الزيادة بنسبة (100%) في مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت إلى زيادة بمقدار (77%) في مستوى تعزيز إدارة المخاطر لدى العاملين في بنك اليمن والكويت محل البحث، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (321.754) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت محل البحث، ويعزى ذلك إلى أن فعالية التدقيق الداخلي تساعد البنك على تحقيق الأهداف المختلفة من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط، لتقييم وتحسين

فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الإدارة ، مما يعني قبول الفرضية الرئيسة للبحث التي نصت على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر – بحث حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

وبالتالي تم الإجابة عن التساؤل الرئيس والذي ينص على (ما أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء؟) وتحقق الهدف الرئيس الذي ينص على (تحديد أثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء) حيث أظهر البحث أن فاعلية التدقيق الداخلي تفسر ما نسبته (0.556) في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت كما بلغت درجة التأثير β (0.77).

اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة

تم اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis كما يلي:

جدول (4-18): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد

نص الفرضية الفرعية	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.
هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء	.213	.042	.278	5.428	.003*
هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء	.124	.034	.161	7.443	.021*
هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء	.165	.033	.121	5.320	.002*

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (p.≤ 0.05)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4–18) السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـــمة محل البحث، حيث كانت قيمة T (5.428) دالة احصـــائيًا، فمســـتوى الدلالة (.Sig) المقابلة لها بلغت(0.003) وهي أصــغر من مســتوى دلالة (0.05)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β كبيرة

(0.213)، وهذا يشـــير إلى أن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية لها تأثير في تعزيز إدارة المخاطر لدى العاملين في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـــمة محل البحث، وبالتالي نقبل الفرضـــية الفرعية الأولى للبحث التي نصـــت على أنه: **يوجد أثر لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء**، ويعود ذلك إلى أن هناك مواجهة التحديات الرئيسية التي تفرضها بيئة الأعمال المعقدة بشكل متزايد، والذي بدوره يساعد علـــــــى تصميـم وتقييـم وإدارة أنظمـة الرقابـة الداخليـة بشـكل أفضـل. وبالتالي تم الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث والذي ينص على: (هل هناك أثر ذو دلالة إحصـــائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء؟) أي أن الهدف الثالث الذي ينص على: (تحديد أثر تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء).

كما يتضـح من البيانات الواردة في الجدول (4-18) السـابق وجود أثر ذو دلالة إحصـائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء محل البحث، حيث كانت قيمة T (7.443) دالة احصـائية، فمسـتوى الدلالة (Sig.) المقابلة لها بلغت (0.021) وهي أصـــغر من مســـتوى دلالة (0.05)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β (0.124)، وهذا يشـير إلى أن العمل على تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر له تأثير في تعزيز إدارة المخاطر لدى العاملين في بنك اليمن والكويت بأمانة العاصـــمة محل البحث، ويعزى ذلك إلى أن هناك إطار عمل متفق عليه بشـــكل عام من جميع المعنيين للتصـدي للمخاطر المحتملة أو الحد منها، كما يسـاعد هذا الاطار الفريق على تحديد الفرص التي تساعد على زيادة الأرباح ، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية للبحث التي نصت على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء. وبالتالي تم الإجابة على التسـاؤل الفرعي الرابع والذي ينص على (هل يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء؟)، ومما يدل أيضًـا على تحقق الهدف الفرعي الرابع والذي ينص على (تحديد أثر تحقيق الأهداف المتعلقة بالمخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـــمة صـــنعاء) بمقدار B أي أن بعد تحقيق الأهداف المتعلقة يؤثر في المتغير التابع (تعزيز إدارة المخاطر) بمقدار (0.124).

كما يتضــح من البيانات الواردة في الجدول (4-18) الســابق وجود أثر ذو دلالة إحصــائية لاســتقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت بأمانة العاصــمة محل البحث، حيث كانت قيمة T (5.320) دالة احصــائية، فمســتوى الدلالة (.Sig) المقابلة لها بلغت (0.002) وهي أصـغر من مستوى دلالة (0.05)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β (0.165)، وهذا يشــير إلى اســتقلالية التدقيق الداخلي له تأثير في تعزيز إدارة المخاطر لدى العاملين في بنك بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء محل البحث، ويعزى ذلك إلى أن استقلالية التدقيق الداخلي ليسـت مجرد إجراء تنظيمي، بل هي ضـرورة لتعزيز الشـفافية والحوكمة الفعالة ، ووضـوح وموضوعية التقارير. وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للفرض للبحث التي نصت على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء، وبالتالي تم الإجابة على التساؤل الفرعي الخامس والذي ينص على (هل يوجد أثر ذو دلالة لاســـتقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء؟)، مما يدل أيضًـا على تحقيق الهدف الفرعي الخامس والذي ينص على (تحديد أثر اســتقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصـمة صـنعاء بمقدار B أي أن بعد استقلالية التدقيق الداخلي يؤثر في المتغير التابع (تعزيز إدارة المخاطر) بمقدار (0.165).

الفصل الخامس :الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

تمهيد

بعد المعالجة الإحصائية للبيانات وصولًا إلى نتائج البحث ومناقشتها في هذا الفصل تم استخلاص بعض الاستنتاجات، ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات.

أولاً: الاستنتاجات

بعد الانتهاء من إجراء التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانات من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء، تم عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، كإجابة عن أسئلة البحث، وتحقيقًا لأهدافه التي تم طرحها في الفصل الأول، وذلك على النحو الآتي:

1. أن مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث كان مرتفعًا بشكل عام، وقد كان مرتفعًا أيضا لجميع الأبعاد وبمتوسطات ونسب مئوية متفاوتة، حيث جاءت الأبعاد بالترتيب (استقلالية التدقيق الداخلي، أهداف الرقابة الداخلية، الأهداف المتعلقة بالمخاطر).
2. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية تشير إلى أن البنك يوفر ضمان معقول بأن المعلومات موثوقة ودقيقة وفي الوقت المناسب، والامتثال للقوانين واللوائح والعقود والسياسات والإجراءات المعمول بها.
3. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن عمليات إدارة المخاطر في البنك تعمل بالشكل المتوقع أو المخطط له، كما أن هناك إطار عمل متفق عليه بشكل عام من جميع المعنيين للتصدي للمخاطر المحتملة أو الحد منها.
4. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن استقلالية التدقيق الداخلي في البنك بعيداً عن وضع السياسات والإجراءات أو الارتباط بأي عمل تنفيذي آخر يتولى تدقيقه.
5. أن مستوى تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء كان مرتفعًا بشكل عام، وقد كان مرتفعًا لجميع الأبعاد وبمتوسطات ونسب مئوية متفاوتة، حيث جاءت الأبعاد بالترتيب (رقابة المخاطر، تقييم المخاطر، تحديد المخاطر، الاستجابة للمخاطر).

6. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن لدى البنك مجموعة من الأساليب والمؤشرات التي يستخدمها للتطوير إطار رقابة المخاطر والتي تساعد في تحسين القدرة على التعامل مع المخاطر.
7. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن لدى البنك مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تسعى إلى فهم طبيعة المخاطر وخصائصها بما في ذلك تحديد مستوى المخاطر إذا اقتضت الحاجة ذلك.
8. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن لدى البنك مجموعة من الخطوات التي يتبعها للكشف عن المخاطر المحتملة التي قد تواجه البنك والتعرف عليها ووصفها.
9. ترى عينة البحث في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء محل البحث أن لدى البنك مجموعة من الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المخاطر المحتملة وذلك لتقليل تأثيرات المخاطر مع استغلال الفرص الممكنة من خلال تنفيذ إجراءات محددة تضمن مرونة واستقرار البنك.
10. هناك أثر لفاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.
11. هناك أثر لأهداف الرقابة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.
12. هناك أثر لتحقيق أهداف إدارة المخاطر في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.
13. هناك أثر لاستقلالية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء.

ثانياً: التوصيات

في ضوء استنتاجات البحث التي تم الحصول عليها من نتائج التحليل الإحصائي، تم الخروج بمجموعة من التوصيات.

1. ضرورة رفع وعي وإدراك الإدارة العليا في البنوك بأهمية فاعلية التدقيق الداخلي، والمحافظة على مستوى دوره في إدارة المخاطر؛ وذلك لما له من دور إيجابي في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للبنك.
2. دعم وتعزيز كل ما يؤدي إلى تطبيق الأساليب والمقترحات المناسبة للعمل على تحقيق فعالية التدقيق الداخلي في البنك.
3. المحافظة على مستوى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تأديتهم مهامهم لتحسين قدرتهم للمساهمة في إدارة المخاطر في البنك.
4. ضرورة التركيز على التنسيق والتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وادارة المخاطر لزيادة فاعلية التدقيق الداخلي.
5. عمل دورات تدريبية للموظفين وللمدققين الداخليين في ادارة المخاطر مع نشر ثقافة ادارة المخاطر في البنك.
6. ضرورة التأكد من وجود خطة طوارئ بحيث تشمل كافة المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها البنك ومراجعتها بشكل مستمر.
7. المساهمة في رفع مستوى الكفاءة والمهنية للعاملين في التدقيق الداخلي من خلال التدريب ومراقبة الجودة.
8. منح الصالحيات الكاملة للمدققين الداخليين خاصة في مجال تقييم ادارة المخاطر، والتركيز على نقاط الضعف وأوجه القصور التي تم اكتشافها من طرفهم، والعمل على أخذ التدابير اللازمة.

ثالثاً: المقترحات

وفي ظل ما تقدم من استنتاجات وتوصيات تم عرض مجموعة من المقترحات:

1. دراسة عوامل أخرى لم يشملها البحث قد تكون مؤثرة على فعالية التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، مثل: موضوعية وكفاءة التدقيق الداخلي.
2. آليات تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق إطار COSO ERM في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.
3. بيان العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ودورهم في خلق قيمة مضافة وتحسين الأداء في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.
4. دور معايير التدقيق الداخلي في الكشف عن أوجه القصور في الأداء المهني للمدققين الداخليين في ضوء إدارة المخاطر في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بوبعاية ، حسان، عبد الحفيظ ، حسام الدين (2020). فاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال دراسة ميدانية على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 4 (2)، 40-52 .
- بوداود، خليد. (2023) . *استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية* ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- بوعريوة، وداد. (2021). *دور إدارة المخاطر في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي.
- بولفراخ، سارة (2023) . دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- تناح، رانية (2023). القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر: دراسة حالة مجموعة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، 10(1) ،342 -362.
- الجابري، حسن (2019). *إدارة المخاطر المؤسسية: إطار COSO وأدواته*، الطبعة الثانية، دار الأكاديميين للنشر، عمان.
- الجوهر، كريمة كاظم ، العقدة، صالح خليل .(2010). إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر، *المجلة العربية للإدارة*، 30(2)، 24-44.
- حلاي، جويدة. (2018). *دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، SAA*، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية.
- خرشيش، أسامة. (2022). *دور المراجع الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية*، رسالة ماجستير جامعة 8 مايو- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- خلاص، أسماء. (2020). *دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر، دراسة استقصائية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية*، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية.

- درويش، عبد الناصر محمد (2015). بعنوان دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، *مجلة المحاسبة والمراجعة* ، 6 (1)، 22-34.
- الدوغجي، علي (2019) فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات، *المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعي*ة، 5 (3)، 334، 354.
- الذيفاني، أمل (2023) *أثر العوامل الداخلة للمنظمة في فعالية التدقيق الداخلي*، رسالة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، كلية العلوم الادارية.
- رضوان، إيهاب مصطفى، درغام، ماهر حامد (2012). *أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية : دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية .
- السلفي، حميد (2019) أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، 25 (4)، 57- 82.
- سيكاران، أوما (2010). *طرق البحث في الإدارة، مدخل بناء المهارات البحثية*، ترجمة إسماعيل بسيوني، وعبدالله العزاز، الريا ض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- الشايع، دكسن (2023) فاعلية التدقيق الداخلي في تحسين أداء شركة التأمين العراقية العامة، مجلة مركز دراسات الكوفة،68 (1)، 479-502.
- شقوة، إكرام، مقدم، خالد (2017). *دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة في مؤسسة الاسمنت عين التوتة*، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- الشوحة، ريم عبدالله فلاح (2020) .*أثر فاعلية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية: الدور الوسيط لنظم تخطيط موارد المنشاة*، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- الشورة، عبد الله (2022). أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية، *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات*، 9 (1) ، 172-211.
- طارق عبد العال حماد (2003). *إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)*، جامعة عين الشمس، الإسكندرية.

- عبد الوهاب، وائل (2012). محركات الأداء لتعظيم فاعلية المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمات المالية: دراسة ميدانية، *مجلة تنمية الرافدين*، 34(18)، 55-88.
- عجيلة، محمد، وهقيب، خيرة (2017). متطلبات جودة خدمات التدقيق الداخلي "رؤيا شاملة"، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 7(2)، 61-73.
- عقيبي، سليم. (2024). *دور المراجع الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري* CPA، رسالة ماجستير، جامعة 8 مايو قالمة.
- عمراوي، سعيدة.(2015). *دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادي*، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
- عمشة، محمد. (2018) إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي للمصارف الكويتية، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 6 (3)،257-322.
- العمودي، أحمد، كليب، سالم (2015). العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية، *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية*، 2 (5)، 1-31.
- غنيمي، سامي (2013). مدى إيجابية الأهمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال: دراسة التحليلية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*،3(2)، 1-47 .
- فقير، سامية. (2020). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين، *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، 5 (1)،51-66.
- بالرقي ، كشاط (2017). الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، *مجلة رؤى الاقتصادية*، 7(2)، 320-335.
- كواحلة، أسماء(2022). *إدارة المخاطر في شركات التأمين، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي*، رسالة ماجستير ، جامعة 8 مايو- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- اللهيبي، أحمد علي ،العميري، وائل زياد (2018). أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المساهمة الصناعية السعودية – دراسة ميدانية، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة*، 5(2)،27-70.

- محجوب، هاني.(2019). *دور إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات تبسة*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
- محمود، وائل حسين محمد(2020). مدخل مقترح لتطوير دور المحاسبة الإدارية في إدارة المخاطر بمنظمات الأعمال : دراسة ميدانية، *الفكر المحاسبي*24 (3)1-60.
- المدهون، إبراهيم رباح ، شاهين، علي أحمد(2011). *دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة : دراسة تطبيقية*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة).
- المدهون، رغدة (2014). *العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي*: دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- النافعابي، حسين (2017). جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في السودان والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين الداخليين: دراسة تحليلية، *مجلة العلوم الاقتصادية*، 8(24)، 87-108.
- النوايسة، محمد إبراهيم، فلاح، هالة، والهلسا، عوني ابراهيم (2014). العوامل المؤثرة على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في السوق المالية من وجهة نظر العاملين في التدقيق الداخلي، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية*، 28 (4)، 835 -868 .
- الهاشمي، فهد (2021). *إطار COSO وأثره على تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر*، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الهدى، بن عبيد (2023). *إدارة المخاطر ودورها في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية*، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- يوسفي، عبد الصمد (2022). إدارة المخاطر المالي في المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Aburabe, H. (2016). A*n investigation on factors affecting the internal audit effectiveness: A survey on the Libyan commercial banks (Master's Thesis*), University Utara Malaysia.
- Al Twaijry, A. (2004). An Evaluation of the performance of internal auditing in the Arabian Gulf Region. *The Arab Journal of Accounting*, 7(01), 91-112.
- Alkebsi, M, Aziz, K,Mohammed, Z, Dhaifallah, B. (2014). The Relationship Between Information Technology Usage, Top Management Support, and Internal Audit Effectiveness. *In International Management Accounting Conference*, 7(3), 323-325.
- Beasley,M , Clune,R , Hermanson, D. (2019) The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function, *Journal of Social Science,*1(4) , 698-711.
- Calvo,L, Martínez, K. (2023). The Impact of Strategic Thinking on Risk Management: The Moderating Role of Organizational Support on Construction Companies, Colombia, *International Journal of Business and Management,* 2(3):43-63.
- Choudhary, A (2023) The effectiveness of internal audit functions and their impact on the performance of external and internal auditors, *International Journal of Science and Research Archive*, 10(1),1020-1028.
- Cohen, A, Sayag, G. (2010). The effectiveness of internal auditing: an empirical examination of its determinants in Israeli organizations. *Australian Accounting Review,* 20(3), 296-307.
- George, D, Theofanis, K, Konstantinos, A. (2015). Factors associated with internal audit effectiveness: Evidence from Greece. *Journal of Accounting and Taxation*, 7(7), 113-122.

- Huber, C, Kraus,K Meidell,A (2025) Integrating the Balanced Scorecard and Enterprise Risk Management, Denmarkm, *Management Accounting Research*, 66(16),
- Hull, J. (2018). Risk management and financial institutions, Web Site (Vol.733). John Wiley & Sons. 1-27.
- Institute of Internal Auditors (IIA) (2017) Defin*ition of Internal Auditing. USA: Institute* of Internal Auditors.
- International Organization for Standardization –ISO .(2018). *Risk management — Guidelines*, Second edition.
- Khalid, A, Haron, H, Masron, T.(2017). Relationship between internal Shariah audit characteristics and its effectiveness. *Humanomics*, 33(2), 221-238.
- Lonto,M, Sukoharsono, Baridwan, Z, Prihatiningtias, Y(2023). The Effectiveness of Internal Control for Fraud Prevention, *AABFJ*, 17(3), 171-190.
- Mupeta, B.(2017). The Factors That Determine Internal Audit Effectiveness in the Selected Public Sector and Parastatal Organizations in Zambia. *The International Journal of Multi-Disciplinary Research*, 1-23.
- Nguyen,T, Truong,T, Tran,M, Phung,V, Nguyen,T, Tran,B .(2024). Determinants Influencing the Effectiveness of Internal Auditing and the Responsibility of Auditors in Fraud Detection, *Journal of Governance and Regulation* ,13, (1), 310-321
- Ogwiji,J Isiaka,I (2022). Assessing the Effect of Internal Control System on Risk Management of Financial Services Firms in Nigeria, *Journal of Business and Management* ,24(1),28-36.
- Sorin Gabriel Anton , Anca Elena Afloarei Nucu .(2020). Enterprise Risk Management: A Literature Review and Agenda for Future Research, *Journal of Risk and Financial Management*, 8(4), 13, 281.

- Sudirman, S, Sasmita, H, Djabir,M, Krisnanto, B, Muchsidin, F (2021). Effectiveness of Internal Audit in Supporting Internal Control and Prevention of Fraud, *Bongaya Journal for Research in Accounting*, 4 (1), 8-15.
- Udeh, S. N., & Nwadialor, E. O. (2016). Evaluation of effectiveness of internal audit in the Nigerian public sector. *European Journal of Business, Economics and Accountancy*, 4(3), 44-58.
- ZobaidaK, 2024. "Effectiveness of internal auditing from the lens of internal audit factors: empirical findings from the banking sector of Bangladesh," Journal of Financial Crime, *Emerald Group Publishing Limited*, 31(6), 1467-1484.

الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

Republic of Yemen
Ministry of Education and Scientific Research
Emirates International University
Faculty of Administration and Finance

الموضوع: استمارة استبيان بحث بكالوريوس

الأخوة والأخوات/ الأكارم

تحية طيبة وبعد:

يطيب لنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي أداة رئيسة لجمع البيانات الضرورية للبحث الموسوم **بأثر فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر– دراسة حالة بنك اليمن والكويت في أمانة العاصمة صنعاء –** من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة، شاكرين تعاونكم سلفاً، نرجو التكرم بتعبئة فقرات الاَستبانة بعناية لما لذلك من أثر بالغ في تعزيز وإثراء نتائج البحث، علماً بأن جميع البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

مع خالص تحياتنا ،،،

الطلبة:

أمة الرحمن صالح الطهيف **شذى حمود الهلالي**

سمية سعيد القادري **إلهام حميد العديني**

رهام درهم الصلوي

أولاً: المتغيرات الديموغرافية:

يرجى وضع إشارة (✓) أمام الاختيار المناسب:

1. النوع:

- ذكر
- أنثى

2. العمر:

- أقل من 30 سنة
- من 31 – 40 سنة
- من 41 – 50 سنة
- 51 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي:

- بكالوريوس
- ماجستير
- دكتوراه
- أخرى.....

4. التخصص العلمي:

- محاسبة
- علوم مالية ومصرفية
- إدارة اعمال
- إقتصاد
- أخرى.....

5. المستوى الوظيفي:

- مدير التدقيق الداخلي
- رئيس قسم التدقيق الداخلي
- ضابط
- مدير إدارة المخاطر

6. سنوات الخبرة :

- من 3–5 سنوات
- من 6–10 سنوات
- من 11–15 سنة
- أكثر من 15 سنة

ثانياً: محاور البحث:

يرجى وضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب للحصول على أدق النتائج:

المتغير المستقل (فاعلية التدقيق الداخلي): تعرف بأنها القدرة في الحصول على نتائج تتفق مع الأهداف المحيطة كما أنها تعتبر من أهم الأنشطة التي تلجأ إليها الإدارات العليا في المصارف، نظرًا لما تقدمه من خدمات تأكيدية واستشارية لها.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشد
•	**أهداف الرقابة الداخلية:** ضرورة أن يقدم التدقيق الداخلي تأكيدات عن مدى الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات لضمان تحقيق تدقيق داخلي فعال.					
1	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من موثوقية المعلومات المالية.					
2	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من فعالية العمليات والبرامج التشغيلية.					
3	يقدم التدقيق الداخلي في البنك تأكيدات عن مدى الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات.					
4	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من فعالية أنظمة الرقابة لحماية أصول البنك.					
•	**الأهداف المتعلقة بالمخاطر:** عملية تحديد وتقييم مخاطر التدقيق التي يتعرض لها المدقق الداخلي أثناء العملية التدقيقية واستخدام وسائل السيطرة والحد من المخاطر للحد المقبول.					
5	يقدم التدقيق الداخلي في البنك تأكيدات عن فعالية عمليات إدارة المخاطر.					
6	يعكس مهام التدقيق الداخلي في البنك نتائج تقييم المخاطر.					
7	يقوم التدقيق الداخلي في البنك بالتأكد من التزام إدارة البنك بالمخاطر في الحدود المقبولة.					
8	يتأكد التدقيق الداخلي في البنك من توصيل المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر في الوقت المناسب.					
•	**الاستقلالية: التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي من القيام بمسؤولياته بطريقة غير متحيزة**					
9	يتبع التدقيق الداخلي في البنك في مستواه التنظيمي مجلس الإدارة.					
10	يمتلك التدقيق الداخلي في البنك ميثاقاً رسمياً للتدقيق الداخلي.					
11	لدى التدقيق الداخلي في البنك لائحة تحدد الغرض والسلطة والمسؤولية.					

المتغير التابع (تعزيز إدارة المخاطر): القدرة على تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة، وتشمل كذلك كل الترتيبات والسياسات والاجراءات والنظم التي تتبعها الإدارة بهدف تحديد نوع المخاطر وتقييمها وتحديد حجمها والعمل على مراقبتها ووضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها والتقرير عنها.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشد
•	**تحديد المخاطر:** المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تهدد أهدافها.					
1	يتوفر لدى البنك كادر متخصص لتحديد المخاطر التي من الممكن أن توجه أنشطته المختلفة.					
2	يعمل البنك على تصنيف المخاطر إلى فئات.					
3	يسعى البنك إلى تحديد مصادر المخاطر المحتملة.					
4	يمتلك البنك القدرة على التنبؤ بالمخاطر المحتمل حدوثها من خلال الوسائل المناسبة.					
•	**تقييم المخاطر:** تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي يتم تحديدها سابقاً.					
5	يتوفر لدى البنك كادر متخصص لتقييم المخاطر من حيث درجة احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها على أعمال البنك.					
6	يحدد البنك الخسائر المحتملة عند حدوث المخاطر.					
7	يحدد البنك نسبة تكرار حدوث المخاطر.					
8	تساعد عملية تقييم المخاطر المشروع على اتخاذ القرار المناسب حول الإجراءات الواجب اتخاذها تجاه هذه المخاطر.					
•	**الاستجابة للمخاطر:** هي عملية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع المخاطر التي قد تؤثر على أهداف البنك.					
9	يعمل البنك على طبيعة المخاطر في تحديد طرق الاستجابة المناسبة لها.					
10	يعمل البنك على مصادر المخاطر في تحديد طرق الاستجابة المناسبة لها.					
11	يعطي البنك الأولوية في التعامل مع المخاطر المهمة والتي يسبب حدوثها خسائر كبيرة.					
12	يتوفر في البنك فريق عمل متخصص لدراسة المخاطر وفهمها وتحديد طرق الاستجابة المناسبة لها.					
•	**مراقبة المخاطر:** هي عملية متابعة وتحليل المخاطر التي قد تؤثر على أهداف البنك، بهدف تحديد التغيرات في المخاطر والتعامل معها.					
13	يعمل البنك على مراقبة أي مخاطر جديدة ممكن أن يتعرض لها.					
14	يتم توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح بين أعضاء فريق عمل إدارة المخاطر لمراقبة المخاطر.					
15	يعمل البنك على ملاحظة التغييرات في البيئة المحيطة.					
16	يعمل البنك على القيام بمراجعات مستمرة لعملية إدارة المخاطر وتقييم أدائها بشكل دوري.					

ولكم كل الشكر والتقدير،،،

ملحق (ب): قائمة محكمي الاستبانة

م	الاسم	الصفة	مكان العمل
1	د. محمد الكهالي	أستاذ إدارة الأعمال المساعد	الجامعة الإماراتية الدولية
2	د. فهمي الدقاف	أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الإماراتية الدولية
3	أ.د عبد الله القرشي	أستاذ إدارة الأعمال	الجامعة الإماراتية الدولية
4	د. جبر عبد القوي السنباني	أستاذ مساعد في إدارة الأعمال	الجامعة الإماراتية الدولية
5	د. منال الأصبحي	أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الإماراتية الدولية
6	د. عمار مهيوب المخلافي	أستاذ مساعد في المحاسبة	الجامعة الإماراتية الدولية

Abstract

The impact of the Effectiveness of Internal Audit on Risk Management – A case study on Yemen and Kuwait Bank, Sana'a

The research aimed to determine the impact of the effectiveness of internal audit on risk management – A case study on Yemen and Kuwait Bank, Sana'a. To achieve the research objectives and test its hypotheses, the descriptive analytical approach was used. A questionnaire was distributed to collect data through the complete census for the sample members, who numbered (101) employees in the Internal Audit and Risk Management Department. To analyze the data and test the hypotheses, the Statistical Program for Social Sciences (SPSS) was used in the data analysis. The research found that there is a statistically significant impact of the effectiveness of internal auditing dimensions (internal control objectives, risk-related objectives, and independence) on enhancing risk management at the Bank of Yemen Kuwait, Sana'a. Based on the research findings, it was recommended that senior management in banks should be aware of the importance of effective internal auditing and maintain their role in risk management. It also recommended conducting training courses for employees and internal auditors on risk management, while disseminating the culture of risk management in the bank.

Republic of Yemen
Ministry of Education and Scientific Research
Emirates International University
Faculty of Administration and Finance

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

The Impact of the Effectiveness of Internal Audit on Risk Management – A Case Study on Yemen and Kuwait Bank, Sana'a

By:

Amatalrahman Saleh Al-Tuhaif Shatha Hamoud, Al-Hilali

Somai Saeed Ahmed Al-Qadri Elham Hamid Ahmed Al-Odini

Reham Dirham Bishr Al-Selwi

Submitted in partial fulfillment of the requirements for the Award of Bachelor degree in Accounting department of Accounting and Finance

Supervisor:

Miss. Safaa Mohmed Al-Shaibani

1446H – 2025AD